سام
للحقوق والحريات

حصاد عام 2023

إحاطة حقوقية شاملة

إنجازات وأعمال منظمة سام

سام
للحقوق والحريات

حصاد عام 2023

إحاطة حقوقية شاملة

إنجازات وأعمال منظمة سام

ديسمبر 2023

www.samrl.org
info@samrl.org

من هي سام؟

منظمة حقوقية مستقلة وغير ربحية مقرها جنيف، بدأت نشاطها في يناير 2016 وحصلت على تصريح عمل في ديسمبر 2017 .تسعى للدفاع عن حقوق الإنسان في الشرق الاوسط واليمن على وجه الخصوص، وايصال انتهاكات حقوق الانسان الى مؤسسات صناعة القرار، والمنظمات الدولية الفاعلة والمؤثرة، تعرضت للعديد من حمالت التشويه والتحريض، وكذا القرصنة لمنصاتها من أطراف الحرب اليمنية بسبب فضحها ما ارتكبوه من جرائم. وأصدرت عشرات التقارير باللغتين العربية والانجليزية والبيانات الحقوقية التي توثق انتهاكات الحرب وحقوق الانسان في اليمن

فهرس

الملخص التنفيذي 6

الوضع حقوق الإنسان في اليمن خلال عام 2023 10

- النطاق
- السياق العام
- وضع اليمن كبلد معني بتقرير حقوق الإنسان

تأثير الحرب والنزاع المستمر على حقوق الإنسان في البلاد. 14

- الملف السياسي
- السعودية والإمارات.. تضارب في المصالح والأهداف
- الصراع على حضرموت

الملف الحقوقي 2023 23

- عام 2023 في أرقام
- الهجمات العشوائية على المدنيين والأعيان المدنية
- القضاء والمحاكمات الموجهة
- الحريات العامة التجمعات والمظاهرات
- الهجمات على الفئات الضعيفة بما في ذلك الأقليات والمهاجرين
- الاحتجاز التعسفي والاخفاء القسري والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبات القاسية واللا إنسانية أو المهينة.
- حرية الإعلام والصحافة

المدافعون عن حقوق الانسان 36

- العنف القائم على النوع الاجتماعي المرتبط بالنزاع
- انتهاكات حقوق الأطفال
- حقوق المرأة
- الألغام الأرضية
- المساءلة الجنائية والإفلات من العقاب
- الاستيلاء على الممتلكات

ثالثاً : الاقتصاد اليمني- 2023 47

- مقدمة
- الأوضاع الاقتصادية تزداد تدهورا

- ممارسات الحوثيين الضريبية أسوأ من أي وقت مضى
- الأثر الإنساني والاقتصادي المدمر
- تأثير هجمات الحوثيين على الشحن البحري على البحر الأحمر على الاقتصاد اليمني
- تعطل الشحن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات
- تأثر الامن الغذائي بسبب هجمات الحوثي
- الضرر الذي يلحق بالتعافي الاقتصادي الأوسع نطاقا
- برنامج الأغذية العالمي يعلق مشاريع المساعدات في مناطق الحوثيين في اليمن
- نهب المساعدات
- أزمة الوقود
- الضرائب بالوكالة
- خاتمة

رابعاً : الوضع البيئي باليمن 53

خامساً : سام خلال 2023 57

- البيانات الفردية (اليمن)
- البيانات المشتركة
- التقارير النوعية
- الدراسات الحقوقية
- التدريب والتطوير
- البلاغات لآليات الأمم المتحدة
- فعاليات وندوات
- مشاريع سام الحقوقية

الخاتمة 70

التوصيات 71

الملخص التنفيذي

يُقدّمُ هذا التقريرُ السنويّ لمحةً شاملةً عن واقعِ حقوق الإنسان في العالم خلال العام الماضي. يُسلّطُ الضوءَ على أهمّ التحديات التي تواجهُها، ويُقدّمُ توصياتٍ ملموسةً لتحسينها.

يُعدُّ هذا التقريرُ ثمرةَ جهدٍ دؤوبٍ من قبل فريقٍ من الباحثين والخبراء في منظمة سام للحقوق والحريات .

لقد عملوا بجدٍّ لجمع المعلومات وتحليلها من أجل تقديم صورةٍ دقيقةٍ لواقعِ حقوق الإنسان في اليمن

يُوجّهُ هذا التقريرُ إلى جميعِ المهتمين بحقوق الإنسان، من صانعي القرار إلى المدافعين عن حقوق الإنسان إلى عامة الناس. نأملُ أن يُساهمَ هذا التقريرُ في زيادةِ الوعي حول أهمّيةِ حقوق الإنسان، وأن يُساعدَ في إحداثِ تغييرٍ إيجابيّ في حياةِ الناس

تستعرض الاحاطة وتحلل أبرز التطورات والقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان خلال العام الفائت. وأهم الإنجاز والأنشطة التي نفذتها منظمة سام للحقوق والحريات خلال العام ،وتسليط الضوء على التحديات والتطورات الإيجابية التي شهدتها المنطقة خلال الفترة المعنية.

نهدف من خلال هذا التقرير إلى توفير فهم عميق وشامل لوضع حقوق الإنسان، وتشجيع الحوار والنقاش المجتمعي حول كيفية تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المستقبل. يأتي هذا التقرير في إطار الالتزام بتعزيز ثقافة حقوق الإنسان والسعي المستمر نحو تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

سيتناول التقرير مواضيع متنوعة تشمل الحريات الأساسية، وحقوق الطفل، ، والقضايا البيئية ذات الصلة بالحقوق الإنسان. سيتم تقديم تحليل شامل للتطورات القانونية والسياسية التي أثرت على مجال حقوق الإنسان، مع التركيز على التحديات التي تواجهها المجتمعات والفئات المحرومة.

تضمنت الإحاطة عدد من المحاور الهامة ، أولها قدمت الإحاطة قراءة شاملة للسياق السياسي والاقتصادي والبيئي في اليمن خلال 2023 ، بينما تطرق المحور الثاني إلى توثيق وتحليل لانتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت خلال عام 2023 وأثرها على حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك القتل العمد للمدنيين، والقصف العشوائي للأحياء السكنية، واستهداف المدارس والمستشفيات، والتشريد القسري، والتعذيب والانتهاكات الجنسية، كما استعرض تقرير سام تأثير الأزمة الإنسانية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في الصحة والتعليم والسكن اللائق ، بينما تضمن المحور الثالث الأنشطة والأعمال الحقوقية التي نفذتها المنظمة خلال العام.

وفي محور الأنشطة ، قالت المنظمة لقد كان عام 2023 مليئا بالانجازات والإخفاقات، وواجهنا الكثير من التحديات العملية واللوجستية ومع ذلك فإننا حققنا الكثير في مسيرة عمل المنظمة ، وهو إنجاز يعود بالفضل إلى الفريق الذي عمل في الميدان ، وواجه التحديات ، وتجاوز العوائق بإصرار ، في هذا الباب نسرد أهم الأرقام المنجزة خلال 2023 ،

حيث أنجزت المنظمة 120 نشاطاً حقوقياً ، منها 72 بياناً حقوقياً شملت العديد من الانتهاكات التي وقعت خلال 2023 ، منها 15 بيانا مشتركا مع منظمات محلية وأخرى خارجية ، و 10 تقارير نوعية ، دراسة حقوقية واحدة ، 3 بلاغات

لآليات الأمم المتحدة ، 6 ندوات وفعاليات حقوقية وتوعوية ونقاشية ، إضافة إلى 3 مشاريع حقوقية ، وتطوير موقعها بإضافة نافذة للأرشيف الحقوقي للبيانات والتقارير التي أصدرتها المنظمة خلال فترة وجودها ، كما ساهمت المنظمة في التفاعلات الإعلامية المتلفزة و عبر مواقع التواصل من خلال التصريحات والمقابلات ، اتسمت أنشطة هذا العام مثل كل عام ، بالتنوع ، وركز بدرجة كبيرة على التأهيل والتأثير ، نحن فخورون بالعمل الذي قمنا به في عام 2023، ونلتزم بمواصلة العمل من أجل حقوق الإنسان في اليمن.

وأكدت سام أن عام 2023 ، شهد تطورات في الوضع السياسي تشير إلى حالة مراوحة عسكرية وسياسية بين أطراف الصراع في اليمن، ولم يتم تحقيق أي تقدم فعلي في المشهد السياسي، وقد أصبح وقف إطلاق النار غير المعلن هو الوضع السائد. ففي الشمال، قامت جماعة الحوثي بتعزيز قواتها العسكرية وأجرت عروضًا عسكرية لاستعراض قدراتها العسكرية، بما في ذلك القوات الصاروخية والطيران المسير، كما توجهت إلى جبهات أخرى وأقامت عروضًا عسكرية في محافظة الحديدة وسط تهديدات من وزير الدفاع في جماعة الحوثي بتحرير اليمن ومواجهة العدوان.

مؤكدة أن الحوثيين يرفضون الدخول في حوار مباشر مع الحكومة، ولكنهم يستمرون في المشاركة في محادثات مع المملكة السعودية مباشرة. يهدفون من ذلك إلى زيادة الضغط على المملكة من أجل تحقيق المكاسب السياسية والاعتراف الدولي، مستغلين التقارب السعودي الإيراني الذي تتم رعايته من قبل الصين ، والخلافات داخل المجلس الرئاسي الذي أثرت على عمله

كما أشارت الإحاطة إلى أن قضية اللامركزية أصبحت عنوانا مركزيا في المرحلة المقبلة ، حيث فرض الحراك الحضرمي أجندته بقوة ، في ظل الصراع والانقسام داخل المجلس الرئاسي ، وضبابية موقف التحالف العربي .

انتهاكات حقوق الإنسان

وأوردت الإحاطة أنه خلال العام 2023 لوحظ انخفاض نسبة عدد الانتهاكات بصورة كبيرة عن السنوات الماضية، والسبب يعود بحسب تحليل المنظمة إلى الهدنة غير المعلنة بين الأطراف، وانخفاض مستوى التصعيد في الجبهات، الذي انعكس بصورة كبيرة على القيود والانتهاكات ضد المدنيين، منوهًا بأن الانتهاكات التي وقعت في السنوات الماضية استمرت دون أي تخفيف، مثل المحاكمات غير العادلة، والمحتجزين في المعتقلات، والنقاط المسلحة التي تحد من حرية النقل، ومصادرة الأموال والمنازل التي على ذمة قضايا متعلقة بالرأي السياسي، وأحكام الإعدام الصادرة من المحاكم التابعة لحكومة أنصار الله الحوثية في العاصمة صنعاء. .

وبينت المنظمة أنها رصدت خلال الفترة يناير 2023 - ديسمبر 2023، 2778 انتهاكاً ، تتوزع 621 انتهاك حق الحياة ، و 606 انتهاكات الاعتداء الجسدي والإصابات، 411 انتهاك الاعتقالات التعسفية، و 50 انتهاكاً خاصا بالإخفاء القسري، و88 انتهاكاً بالتعذيب، و 107 انتهاك لحقوق الطفل، و 5 انتهاكات لحالات العنف الجنسي، و 684 انتهاكاً للممتلكات الخاصة، و 206 انتهاكات خاصة بالممتلكات العامة.

من حيث تصنيف الجهات المرتكبة للانتهاك، أشارت المنظمة إلى أن أنصار الله "الحوثي" تصدروا قائمة المنتهكين لعام 2023، بواقع 2121 انتهاكاً، و 158 انتهاكاً ارتكب من قبل ما يسمى بقوات الحزام الأمني، و 95 انتهاكاً للقوات الحكومة الشرعية، و 26 انتهاكاً ارتكبت من قبل النخبة الحضرمية، 102 انتهاك سجلت ضد مجهول، 156 انتهاكاً ارتكب من قبل تنظيم القاعدة.

ولفتت المنظمة إلى الوضع الإنساني مؤكدة أن مدينة تعزمازالت تعاني من خسائر كبيرة جراء تعطيل الحوثيين للمساعدات، حيث يواجه سكان المدينة أزمة إنسانية حادة منذ عام 2015 عندما أغلق الحوثيين جميع الطرق الرئيسية المؤدية إلى المدينة وخارجها، وقد تسبب إغلاق الطرق في قيود كبيرة على تدفق السلع الأساسية، بما في ذلك الأدوية والغذاء، وأيضًا على وصول المساعدات الإنسانية إلى المدينة. مذكرة بما ذكره برنامج الغذاء العالمي أنه سجل حوادث متكررة لنهب المساعدات الإنسانية، حيث قام الحوثيون بالاستيلاء على شاحنات الغذاء وإمدادات المساعدات الموجهة إلى المجتمعات الضعيفة. وغالباً ما يتم تحويل المساعدات إلى مقاتليهم وأصحاب المصلحة، كما يفرض الحوثيون تأخيرات وقيودا بيروقراطية واسعة النطاق على مراقبة برنامج الأغذية العالمي ، وأشارت المنظمة الى أن الحوثيين يفرضون بشكل روتيني "ضرائب" غير رسمية على المساعدات الغذائية في المناطق الخاضعة لسيطرتهم، ويستنزفون الإمدادات في هذه العملية، وهذا يقوض فعالية المساعدات ووصولها إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

وفي مجال الإفلات من العقاب

اعتبرت سام أن التطورات السياسية المتسارعة للوصول إلى حل سياسي، يضمن وقفا شاملا لإطلاق النار، ووقف العمليات العسكرية، يدفع الأطراف الراعية إلى تجنب الحديث عن المساءلة الجنائية في الوقت الحالي، خشية أن يتسبب ذلك في تعنت الأطراف السياسية ورفضها الدخول في مفاوضات سياسية، مما يلقي بظلال مظلمة على مستقبل العدالة والنزاهة في البلاد. موضحة أن الحرب تسببت في خلق حالة من الاضطراب المستمر في عمل مؤسسات إنفاذ القانون، وخلق حالة استقطاب حاد، جعل كل طرف من الأطراف السياسية يحرص على الاستئثار بتعيين القضاة التنفيذيين في المؤسسات القضائية، سواء المحكمة العليا أو محاكم الاستئناف او النيابات العامة، واستخدام القضاء كأداة من أدوات الصراع، حيث أصبح من الصعب تحقيق العدالة وتطبيق قوانين حقوق الإنسان في اليمن.

في الملف الإقتصادي

أشارت الإحاطة إلى استمرار أزمة اليمن الاقتصادية والإنسانية في ظل الصراع المسلح الدائر منذ ما يقارب عقد من الزمن، مبينًا تأثير ممارسات الحوثيين غير القانونية في جمع الضرائب والجمارك على تفاقم الأزمة وإحداث أضرار كبيرة بالمواطنين والاقتصاد، وهو ما يستدعي إيجاد حل عسكري وسياسي يساعد في إنهاض الاقتصاد وتخفيف الأزمة الإنسانية. وذكرت الإحاطة أن جماعة انصار الله الحوثية فاقمت الوضع الاقتصادي من خلال فرضها للضرائب التعسفية وغير القانونية على التجارة والنشاط الاقتصادي خلال العام الماضي، مع الإشارة إلى أن رجال الميليشيات يطالبون الآن بما يزيد عن 50-80٪ من قيمة العديد من السلع التجارية في الجمارك والضرائب. كما يواجه التجار مطالب مستحيلة، ومصادرة روتينية للبضائع، والتهديد بالعنف إذا رفضوا دفع تعريفات باهظة غير رسمية، وهو ما أدى إلى خنق معظم النشاط التجاري في مناطق الحوثيين خارج التهريب والأسواق السوداء.

كما أشارت إلى أن هجمات الحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر أدت إلى زيادة تكلفة الواردات، وهذا يغذي التضخم داخل اليمن، مما يجعل الإمدادات الشحيحة بالفعل أقل تكلفة، كما تسببت في ارتفاع أقساط التأمين وتكاليف الشحن إلى الموانئ اليمنية، مما جعل الواردات الغذائية أكثر تكلفة، مضيفًا أن العديد من التجار الأجانب قاموا بتخفيض أحجام البضائع بسبب المخاوف الأمنية في أعالي البحار. وقد أدى ذلك إلى انخفاض حاد في واردات السلع الغذائية إلى اليمن عبر ميناء الحديدة الرئيسي.الضرر الذي يلحق بالتعافي الاقتصادي الأوسع ن طاقا

في التغير المناخي والتلوث البيئي

أوردت الإحاطة أن اليمن يتعرض لتأثيرات التغير المناخي المتزايدة، بما في ذلك زيادة تكرار الأحداث المناخية المتطرفة، إذ تشهد البلاد زيادة في تكرار الفيضانات والأعاصير والعواصف الرملية، مما يتسبب في خسائر بشرية ومادية جسيمة. وقد تتسبب هذه الأحداث المناخية المتطرفة في تدمير البنية التحتية، بما في ذلك الطرق والجسور والمدارس والمستشفيات، مما يزيد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. وآخرها في العام 2023 كان إعصار تيج الذي ضرب محافظة المهرة وأجزاء من جزيرة سقطرى، لافتًا إلى أن الجهود الدولية والمحلية لمكافحة التغير المناخي في اليمن تُعَد ضعيفة نظرًا للتحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تواجهها البلاد.

وأضاف أن صناعة النفط والغاز تشكل تحديات بيئية كبيرة وتعرض البيئة البحرية والساحلية في اليمن لخطر التلوث النفطي، علاوة على ذلك، هناك ما يتعلق بالتلوث الناتج عن عمليات إنتاج النفط في حقول النفط في شبوة وحضرموت ومأرب وما سببه من آثار كارثية على السكان بهذه المحافظات سواء بانتشار أمراض السرطان والفشل الكلوي أو تأثر أراضيهم الزراعية وتلوث المياه الجوفية.

واختتمت الإحاطة الحديث عن التحديات والفرص التي تواجه

العمل الحقوقي في اليمن من الانقسام السياسي الذي تعيشه اليمن، في التصنيف السياسي للعمل، والعاملين، تسبب في خلق ضغوط ساهمت في الحد من التحرك والانتشار والوصول إلى المعلومة، كما أن تعرض الكثير من المنظمات للمضايقات، ورفض تجديد أو منح التراخيص القانونية، أو منح التصاريح لتنفيذ الأنشطة العامة، إضافة إلى تعرض بعض الأعضاء للاعتقالات أو المحاكمات، جزء من التحديات التي واجهتها المنظمة.

بالإضافة إلى ذلك، واجهت سام صعوبة في الحصول على التمويل اللازم لاستمرار عملها، داخليا أو خارجيا، حيث بناء العلاقات مع المنظمات والسفارات بحاجة لمعايير لا علاقة لها بالكفاءة والإنجاز، كما أنها واجهت التحدي الثقافي والمجتمعي حيث يرى الكثير أن العمل الحقوقي عمل خارجي، لا علاقة له بالداخل، وبالتالي يواجه العاملون في المنظمات خاصة الحقوقية الكثير من الاتهامات والصعوبات في التعامل مع القضايا.

المنظمة أوصت بضرورة دعم المجتمع الدولي للعمل الحقوقي، من خلال توفير التمويل اللازم، ورفع الضغوط على الحكومات لاحترام حقوق الإنسان، مع ضرورة تعزيز الوعي الحقوقي لدى المجتمع، من خلال نشر الثقافة الحقوقية، وتثقيف الأفراد بحقوقهم، بالإضافة إلى دعم منظمات المجتمع المدني الحقوقية، من خلال توفير الدعم المالي واللوجستي، وضمان استقلاليتها.

الوضع حقوق الإنسان في اليمن خلال عام 2023

تعد اليمن واحدة من الدول التي تشهد أزمة إنسانية خانقة، حيث يعاني الشعب اليمني من تداعيات حرب أهلية طويلة الأمد ومستمرة منذ عام 2014. وخلال عام 2023، استمرت الأوضاع الصعبة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في اليمن، مما أدى إلى تفاقم الأزمة وتفاقم المعاناة الإنسانية.

هدف هذا التقرير الحقوقي هو توثيق وتحليل الانتهاكات التي وقعت خلال عام 2023 وأثرها على حقوق الإنسان في اليمن. سيتم جمع البيانات من مصادر متعددة، بما في ذلك التقارير الدولية والمنظمات غير الحكومية والشهادات الميدانية للضحايا والشهود. سيتم أيضًا استعراض الإطار القانوني الدولي والإقليمي المتعلق بحقوق الإنسان والتزامات اليمن تجاهها.

سيتم تناول في هذا التقرير مجموعة متنوعة من القضايا والتحديات التي تواجه حقوق الإنسان في اليمن خلال العام الماضي. سيتم مناقشة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك القتل العمد للمدنيين، والقصف العشوائي للأحياء السكنية، واستهداف المدارس والمستشفيات، والتشريد القسري، والتعذيب والانتهاكات الجنسية. سيتم أيضًا استعراض تأثير الأزمة الإنسانية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في الصحة والتعليم والسكن اللائق. سيتم توضيح التحديات التي يواجهها الأشخاص النازحون واللاجئون الداخليون في الوصول إلى المساعدة الإنسانية والخدمات الأساسية.

إلى جانب ذلك، سيتم تناول مسألة الإفلات من العقاب والضمانات القانونية، حيث يجب أن تتحمل الأطراف المتصارعة المسؤولية عن الانتهاكات ويجب محاسبة المسؤولين عنها. سيتم تقييم الجهود المبذولة في سبيل توفير العدالة والمحاسبة، بما في ذلك العمل المحلي والدولي لتحقيق العدالة وتقديم التعويضات للضحايا. يربط تقرير حقوق الإنسان هذا بين الوضع الحالي في اليمن والقضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان. يهدف التقرير إلى إلقاء الضوء على الانتهاكات الجسيمة والتحديات التي تواجهها الشعب اليمني في مجال حقوق الإنسان. من خلال توثيق هذه الانتهاكات وتحليلها، يأمل التقرير في دفع المجتمع

الدولي والمنظمات المعنية لاتخاذ إجراءات فعالة للحد من الانتهاكات وتحقيق العدالة والمساعدة في تحقيق السلام والاستقرار في اليمن.

تعد حقوق الإنسان قضية عالمية، وتحظى بالاهتمام الكبير من قبل المجتمع الدولي. ومع ذلك، تظل اليمن تعاني من تحديات جسيمة في هذا الصدد، وهو ما يتطلب تعزيز الجهود المبذولة لحماية حقوق الإنسان وتحقيق العدالة. يجب أن يتم توجيه الانتباه إلى الحاجة الملحة للتدخل الدولي والمساعدة الإنسانية في اليمن، بما في ذلك توفير المساعدة الإنسانية والوقاية من الانتهاكات وتعزيز العدالة وإعادة بناء البنية التحتية المدمرة. يجب أن تعمل الأطراف المعنية على تعزيز الحوار والحل السياسي للنزاع، بما في ذلك دعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق سياسي شامل لإعادة بناء اليمن.

على المستوى الدولي، يجب أن تساهم المنظمات الدولية والإقليمية والحكومات في دعم الجهود المبذولة لحماية حقوق الإنسان في اليمن وتعزيز العدالة. يجب أن يتعاون المجتمع الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية والدعم الفني والمالي للجهود الرامية إلى تحسين الوضع الإنساني وتعزيز حقوق الإنسان في اليمن.

في النهاية، يأمل هذا التقرير في أن يكون صوتًا ينادي بالعدالة والحقوق في اليمن، ويشجع على اتخاذ إجراءات فورية لحماية حقوق الإنسان وتحقيق السلام والاستقرار في البلاد.

النطاق

يغطي هذا الموجز الفترة من يناير حتى ديسمبر 2023 ، ويتضمن قراءة سياسية ، وحقوقية إضافة إلى الاستنتاجات التي توصل إليها التقرير .

اعتمد الموجز على الرصد والتوثيق عبر مصادر متعددة بما فيها المصادر المفتوحة ، والتحقق من صحتها وفقا للمنهجية المتبعة من قبل المنظمة ، خلال عملها في السنوات الماضية .

السياق العام :

تعد اليمن واحدة من الدول التي تعاني من أزمة إنسانية خانقة نتيجة الحرب والنزاع المستمر منذ عام 2015. تأثير هذا الصراع على حقوق الإنسان في اليمن كان مدمرًا ومتعدد الأبعاد. يتضمن التأثير تهديدات لحقوق الحياة والأمن الشخصي، وانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الطفل وحقوق المرأة، وتدهور الوضع الصحي والتعليمي، وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى.

أحد التأثيرات الرئيسية للحرب في اليمن هو تهديد حقوق الحياة والأمن الشخصي للمدنيين. تعرض السكان المدنيون للقتل والجرح بشكل مستمر جراء الاشتباكات المسلحة والقصف العشوائي. وقد تم توثيق العديد من الهجمات على المدارس والمستشفيات والأحياء السكنية، مما يعرض حياة المدنيين للخطر وينتهك حقهم في الحياة الآمنة. تتعرض الأطفال في اليمن لانتهاكات واسعة النطاق لحقوقهم. يعاني العديد من الأطفال من قتل وجرح وتجنيد قسري في صفوف القوات المسلحة.

يعاني الأطفال أيضًا من نقص التغذية وانعدام الرعاية الصحية والتعليم، مما يؤثر سلبًا على تطورهم البدني والعقلي. يقدر العديد من التقارير أن اليمن يعاني من أزمة إنسانية خطيرة تتسبب في وفاة آلاف الأطفال سنويًا بسبب نقص التغذية والأمراض القابلة للوقاية.

تتعرض المرأة اليمنية أيضًا لانتهاكات واسعة النطاق لحقوقها نتيجة الحرب والنزاع. يتضمن ذلك الاعتداءات الجنسية والعنف الأسري والتمييز والحصار الاقتصادي. تعاني النساء أيضًا من صعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والحماية القانونية. تتعرض النساء والفتيات لخطر ارتكاب انتهاكات جنسية وجسدية ونفسية، مع تداعيات طويلة الأمد على صحتهن النفسية والاجتماعية.

تتفاقم الظروف الصحية والتعليمية في اليمن بسبب الحرج والنزاع. تعاني البنية التحتية الصحية والتعليمية من تدهور كبير، حيث تعرقل الحرب والنزاع الوصول إلى الخدمات الأساسية وتدمر المرافق العامة. يعاني اليمن من نقص حاد في الرعاية الصحية، مما يزيد من معدلات الوفيات القابلة للوقاية ويعرض السكان للأمراض والأوبئة. بالإضافة إلى ذلك، تتعرض المدارس والمؤسسات التعليمية للدمار والإغلاق، مما يؤثر على فرص التعليم وتطوير المهارات لدى الأطفال والشباب.

من الواضح أن تأثير الحرب والنزاع المستمر على حقوق الإنسان في اليمن هو كارثي. يجب على المجتمع الدولي والجهات المعنية العمل بشكل فوري لإنهاء النزاع والعنف والعمل على تحقيق السلام والاستقرار في البلاد. يجب أن تكون حماية حقوق الإنسان ورفاهية السكان في اليمن في صميم الأولويات، ويجب توفير المساعدات الإنسانية والدعم للمدنيين المتضررين وتعزيز الجهود الدولية للإغاثة وإعادة الإعمار.

إن إنهاء الحرب والنزاع في اليمن يمثل خطوة حاسمة نحو استعادة كرامة الإنسان وحقوقه. يتطلب ذلك تعاوناً دولياً فعالاً وتعزيز الحوار والتفاوض بين الأطراف المتنازعة. يجب أن تعمل الحكومة اليمنية بالتعاون مع المجتمع الدولي على تعزيز العدالة ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، وتوفير الحماية والدعم للضحايا. لا يمكن التغاضي عن الوضع الكارثي الذي يعيشه الشعب اليمني. يجب أن تكون حقوق الإنسان في اليمن في صميم الأولويات الدولية، ويجب على المجتمع الدولي العمل بشكل جاد ومستمر لإنهاء النزاع وإعادة بناء اليمن كدولة تحترم حقوق الإنسان وتعزز العدالة والتنمية المستدامة.

تعد حقوق الإنسان قضية مهمة وحساسة في اليمن، وتأتي في ظل النزاع المستمر والأوضاع الصعبة التي يواجهها البلد. إن الحرب الدائرة في اليمن منذ عام 2014 أدت إلى انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان وتدهور الأوضاع الإنسانية. فيما يلي نظرة عامة على وضع حقوق الإنسان في اليمن:

انتهاكات حقوق الإنسان: يشهد اليمن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان من قبل جميع الأطراف المتنازعة. تشمل هذه الانتهاكات الهجمات على المدنيين، والغارات الجوية التي تستهدف المدارس والمستشفيات والبنية التحتية المدنية، واستخدام الألغام الأرضية، والاعتقالات التعسفية والتعذيب، والتحريض على الكراهية والعنف الطائفي.

الوضع الإنساني الصعب: تعاني اليمن من أسوأ أزمة إنسانية في العالم، حيث يعتمد ملايين اليمنيين على المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية. يواجه الشعب اليمني نقصًا حادًا في الغذاء والمياه والرعاية الصحية، وتفشي الأمراض والأوبئة، وارتفاع معدلات النزوح الداخلي.

الطفولة المهددة: يتعرض الأطفال في اليمن لمخاطر جسيمة على حقوقهم الأساسية. يعاني الأطفال من نقص التغذية والرعاية الصحية، ويجبرون على التوقف عن التعليم بسبب النزاع المستمر. تجند الأطفال في القوات المسلحة واستخدامهم في النزاعات أمر شائع ومقلق.

النساء وحقوق المرأة: تواجه النساء في اليمن تحديات كبيرة وانتهاكات لحقوقهن الأساسية. يعانين من العنف الأسري والعنف الجنسي، وقلة الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم، وتحديات في مجال المشاركة السياسية والاقتصادية.

جهود الحماية والتوثيق: تعمل المنظمات الحقوقية والمحلية والدولية على التوثيق وتوجيه الانتهاكات في اليمن، ودعم ضحايا الانتهاكات وتقديم المساعدة القانونية والنفسية. تسعى هذه المنظمات أيضًا إلى زيادة الضغط الدولي لوقف الانتهاكات وتحقيق العدالة والمساءلة.

من الواضح أن وضع حقوق الإنسان في اليمن يعاني من تحديات كبيرة نتيجة النزاع المستمر. تتطلب حلولًا شاملة وجهودًا مشتركة من جميع الأطراف المعنية لتحسين الوضع. يجب أن تتضمن هذه الجهود وقف إطلاق النار والتوصل إلى حل سياسي للنزاع، وتوفير المساعدات الإنسانية للمدنيين المتضررين، وتعزيز العدالة والمساءلة للمرتكبين لانتهاكات حقوق الإنسان.

على المستوى الدولي، يجب أن تزيد المجتمع الدولي من الضغط لدعم الجهود الإنسانية والتوثيقية في اليمن، وضمان تقديم المساعدة اللازمة للشعب اليمني. يجب أن يتعاون الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية معاً للعمل على تحسين الوضع الإنساني وحماية حقوق الإنسان في اليمن.

باختصار، وضع اليمن كبلد معني بتقرير حقوق الإنسان يعتبر خطيرًا ومقلقًا نتيجة النزاع المستمر والأوضاع الإنسانية الصعبة. تتطلب حلولًا شاملة وجهودًا مشتركة من جميع الأطراف المعنية، والتدخل الدولي لدعم الشعب اليمني وتحقيق العدالة والاستقرار في البلاد.

تأثير الحرب والنزاع المستمر على حقوق الإنسان في البلاد. :

ساهمت الحرب المستمرة منذ سبتمبر 2014 ، في خلق ازمة إنسانية واسعة ، جعلت اليمن واحد من الدول التي تعاني من أزمة إنسانية خانقة ، كما أن تأثير الحرب على حقوق الإنسان في اليمن كان مدمرًا ومتعدد الأبعاد. شمل التأثير تهديدات لحقوق الحياة والأمن الشخصي، وانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الطفل وحقوق المرأة، وتدهور الوضع الصحي والتعليمي، وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى.

فعلى مستوى تهديد حقوق الحياة والأمن الشخصي للمدنيين. تعرض السكان المدنيون للقتل والجرح بشكل مستمر جراء الاشتباكات المسلحة والقصف العشوائي ، والألغام الأرضية ، وقد تم توثيق العديد من الهجمات على المدارس والمستشفيات والأحياء السكنية، مما يعرض حياة المدنيين للخطر وينتهك حقهم في الحياة الآمنة.

تعرضت حقوق الأطفال في اليمن بسبب الصراع لانتهاكات واسعة النطاق. حيث يعاني العديد من الأطفال من قتل وجرح وتجنيد قسري في صفوف القوات المسلحة. إضافة إلى نقص التغذية وانعدام الرعاية الصحية والتعليم، مما يؤثر سلبًا على تطورهم البدني والعقلي، كما أثرت الحرب بصورة مقلقة على الصحة النفسية للأطفال ، يقدر العديد من التقارير أن اليمن يعاني من أزمة إنسانية خطيرة تتسبب في وفاة آلاف الأطفال سنويًا بسبب نقص التغذية والأمراض القابلة للوقاية.

في جانب المرأة اليمنية التي تعاني من انتهاكات واسعة النطاق لحقوقها نتيجة الحرب والنزاع. تضمنت تلك الانتهاكات الاعتقالات التعسفية، التعذيب ، والاخفا4 القسري ، الاعتداءات الجنسية ، والعنف الأسري والتمييز والحصار الاقتصادي. تعاني النساء أيضًا من صعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية
مثل الرعاية الصحية والتعليم والحماية القانونية. كما فقدت المرأة العديد من الإنجازات السياسية التي كان حققتها خلال فترة ما قبل الحرب ، إضافة إلى تداعيات طويلة الأمد على صحتهن النفسية والاجتماعية.
أثرت الحرب اليمنية على الحقوق الصحية والتعليمية في اليمن، حيث تعاني البنية التحتية الصحية والتعليمية من تدهور كبير، فالحرب عرقلت وصول الخدمات الأساسية ، وساهمت في تدمير المرافق العامة ، يعاني اليمن اليوم بعد عشر سنوات من الصراع من نقص حاد في الرعاية الصحية، مما يزيد من معدلات الوفيات القابلة للوقاية ويعرض السكان للأمراض والأوبئة. بالإضافة إلى ذلك، تتعرض المدارس والمؤسسات التعليمية للدمار والإغلاق، مما يؤثر على فرص التعليم وتطوير المهارات لدى الأطفال والشباب.
هذا الوضع الذي يمكن وصفه بالكارثي يستوجب على المجتمع الدولي والجهات المعنية العمل بشكل فوري لإنهاء النزاع والعنف والعمل على تحقيق السلام والاستقرار في البلاد. يجب أن تكون حماية حقوق الإنسان ورفاهية السكان في اليمن في صميم الأولويات، ويجب توفير المساعدات الإنسانية والدعم للمدنيين المتضررين وتعزيز الجهود الدولية للإغاثة وإعادة الإعمار.
إن إنهاء الحرب والنزاع في اليمن يمثل خطوة حاسمة نحو استعادة كرامة الإنسان وحقوقه. يتطلب ذلك تعاوناً دولياً فعالاً وتعزيز الحوار والتفاوض بين الأطراف المتنازعة. يجب أن تعمل الحكومة اليمنية بالتعاون مع المجتمع الدولي على تعزيز العدالة ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، وتوفير الحماية والدعم للضحايا.
لا يمكن التغاضي عن الوضع الكارثي الذي يعيشه الشعب اليمني. يجب أن تكون حقوق الإنسان في اليمن في صميم الأولويات الدولية، ويجب على المجتمع الدولي العمل بشكل جاد ومستمر لإنهاء النزاع وإعادة بناء اليمن كدولة تحترم حقوق الإنسان وتعزز العدالة والتنمية المستدامة.

الملف السياسي

يبدو أن أطراف الصراع في اليمن، تعيش حالة مراوحة عسكرية وسياسية، حيث لم يعد أحد قادر على إحداث اختراق حقيقي في المشهد الحالي، والذي أصبح يراوح مكانه منذ عام 2022، أصبح وضع وقف إطلاق النار الغير معلن هو الحاكم والسائد.

ففي الشمال اتجهت جماعة الحوثي إلي تعزيز قواتها العسكرية، حيث استعرضت لأول مرة بالطيران الهليكوبتر في أجواء صنعاء، والذخيرة الحية، وأقامت عرضا عسكريا كبيرا في ميدان السبعين استعرضت قواتها العسكرية، خاصة القوة الصاروخية والطيران المسير، واتجهت هذه الأطراف إلى جبهات أخرى، كما استعرضت في الحديدة المحافظة الساحلية الغربية من العاصمة صنعاء، ورئة جماعة الحوثي الاقتصادية، في يونيو 2023 هدد وزير دفاع جماعة الحوثي " اللواء محمد العاطفي" قيادة ومقاتلي محور تعز " نقول للأعداء إن أي مسير أو عروض عسكرية أو مناورات ليست للاستهلاك الإعلامي، وإنما نحن نعد المقاتل المحترف القادر على إنجاز أية مهام قتالية وفي أصعب المواقف، نحن نعد لتحرير اليمن وضد العدوان ومن يحتل الأرض اليمنية". ويبدو ان الحوثي بالإضافة إلى استخدام الورقة العسكرية لتحقيق مزيد من المكاسب السياسية في مفاوضاته مع السعودية، نجد أن الحوثيين يرفضون الدخول في أي حوار مباشر مع الحكومة، في المقابل يستمر الحوثيين في حوار المملكة السعودية بصورة مباشرة، طمعا في الضغط على المملكة في ضمان الحصة الأكبر من أي عملية سلام شامل، والحصول على الاعتراف الدولي، واستغلال التقارب السعودي الإيراني الذي رعته الصين.

مجلس القيادة الرئاسي الذي أعلن في العاصمة السعودية الرياض في أبريل 2022 ، يبدو أن الخلاف داخل المجلس أدي إلي شكل حركة المجلس الرئيسية، حيث راوحت اللجان التي أسست لدمج الجيش والمصالحة الوطنية، اللجان الاقتصادية مكانها، وتحول المجلس إلي ماكينة لإطفاء الحرائق المشتعلة بين أعضاء مجلس القيادة أو مكوناتها المختلفة، ففي حضرموت تأسس مجلس حضرموت الوطني كرد علي نفوذ المجلس الانتقالي الذي يتزعمه عضو مجلس القيادة الرئاسي عيدروس الزبيدي، كما حاصرت قوات العمالقة التي يرأسها عضو مجلس القيادة الرئيس مكتب رئيس الوزراء في عدن .وهذه الانقسامات

للأسف ساهمت في تردي الأوضاع الاقتصادية، والفشل في عملية إصلاح المؤسسات الحكومية، وعدم القدرة على استيعاب المساعدات الخارجية، إضافة إلى استمرار موظفي الدولة التنفيذيين كالوزراء والمؤسسات في خارج اليمني، كما اتجه كل عضو من أعضاء المجلس إلى تثبيت نفوذه والعمل خارج مسار المجلس.

وفي الجانب الآخر، تموضع عضو مجلس القيادة الرئاسي طارق صالح في الساحل الغربي، وبدأ مشغولا بتأسيس ما يمكن تسمية بمنطقة نفوذ جديدة، إذ من الواضح أن عضو مجلس القيادة الجديد ، والمتحالف مع جماعة الحوثي منذ 2014 وحتى انفكاك التحالف عام 2017 بمقتل حليفهم الرئيس صالح، يبدو أنه منهمك في تحصين نفوذه عسكريا ، ومؤسسيا من خلال تأسيس مطار لمدينة المخا الساحلية لمدينة تعز ، وتعميق المينا ، وتأسيس قوات بحرية ، وشق طرقات تربطه بمدينة التربة ، وتبني الاحتفالات بالمناسبات الوطنية، تأسيس قناة الجمهورية المتحدثة باسمه، فيما يظل الغموض سيد الموقف كبير مصادر التمويل و الرعاية لكل تلك المشاريع ، والإنفاق على الموظفين والاتباع.

أما في الجنوب فقد واصل الانتقالي تعزيز نفوذة عسكريا وسياسيا، في تنازع كبير مع قبائل شبوة وابين وحضرموت على النفوذ والسيطرة مع محافظة حضرموت ، حيث ارتفع صوت المطالب بالحكم المحلي.

وقد "عززت سيطرة اليد العسكرية للزُبيدي على العاصمة المؤقتة عدن موقفه؛ جاعلة منه الرابح الأكبر في أحدث اتفاق لتقاسم السلطة، ومقوّضة في نفس الوقت سلطة رئيس مجلس القيادة الرئيسي رشاد العليمي. على أرض الواقع، الزُبيدي مُمسك بزمام السلطة، وبحسب ما ذكره اثنان من كبار المسؤولين الحكوميين، تمت معظم تعيينات العليمي في بعض المناصب باختيار الزُبيدي، مما يكفل سيطرة المجلس الانتقالي على المؤسسات الحكومية الحيوية. شمل ذلك منصب النائب العام، ورئيس مجلس القضاء الأعلى، ورئيس مصلحة الضرائب، ومدير المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز، ومدير الشركة اليمنية لتكرير النفط، من بين مناصب أخرى".1

في مأرب التي تحولت إلى قبلة اليمنيين المعارضين لجماعة الحوثي أو الفارين من بطش جماعة الحوثي ، كبرت المدينة الصحراوية خزان النفط ، بعد أن عانت الإهمال في عهد ما قبل الحرب ، عهد الرئيس صالح ، وأصبحت تضم كتلة سكانية كبيرة ، إضافة إلى عدد كبير من النازحين يعيش في مخيمات للنازحين على أطراف المدينة ، على المستوى العسكري خفت الواجهات العسكرية التي كانت تشنها جماعة الحوثي خلال السنوات السابقة ، واستفادت كثير من الهدنه الغير معلنه ، حيث اتجهت المدينة الى الاستعداد العسكري ، إضافة إلى الاعتناء بالخدمات العامة ، وقد استعرضت عسكريا في سبتمبر 2023.

عوامل حاسمة في انخفاض التصعيد في اليمن

يبدو أن اليمن لم تكن سوى ساحة خلفية لصراع إقليمي بين المملكة العربية السعودية، وجمهورية إيران الإسلامية، وشهدا القتال في اليمن تصعيدا مع استمرار الخلاف السعودي الإيراني، وتعقيد المفاوضات الايرانية النووية، ومع التقارب الذي شهدته العلاقات الإيرانية السعودية برعاية صينه في مارس التي تكللت باتفاق في عام 203 ، إلى انخفاض التصعيد بصورة ملحوظة علي مستوي القتال ، وفي جميع محاور القتال .

حالة الانهاك التي وصلت لها الأطراف اليمنية، وتفاقم الوضع الإنساني، بحيث لم يعد تحت السيطرة، أو لا يمكن التنبؤ بمالاته، حيث اندلعت احتجاجات مطلبية تصدرها المعلمون في اليمن للمطالبة بصرف الرواتب المنقطة منذ سنوات ، حيث كشفت تلك الاحتجاجات عن حالة الإرهاق الإنساني ، العسكري الذي أصاب الجميع خاصة في توقف تصدير النفط من الموانئ الجنوبية التابعة للحكومة المعترف بها دوليا بعد استهدافها من قبل جماعة الحوثي " أنصار الله " في أواخر العام 2022 .

الانقسامات والتباينات داخل مجلس القيادة الرئاسي، والحكومة الشرعية، خلق العديد من التحديات والعوائق الداخلية، المنوطة بإعادة بناء مؤسساته، حيث عجزت اللجان القانونية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والمصالحة في تنفيذ المهام المناطة بها مما انعكس بصورة سلبية في أداء المجلس ، وساهم في تنامي خطاب المحليات ويشكل مجلس حضرموت نموذج واضحا في ذلك، كل ذلك جعل خيار الهدنة عامل مساعد في محاولة حل الإشكاليات والخلافات الداخلية داخل المجلس.

انقسام المجلس الرئاسي

مع مرور الوقت، عمّقت الانقسامات المناطقية حالة التشرذم داخل نسيج المجلس الذي أصبح كيانًا عقيمًا دون قيادة فعالة أو قواعد عمل واضحة. ومما يزيد الوضع سوءًا تغيّر توازن القوى المختل أساسًا بين القوى المسلحة، والتنافس المحموم، والأجندات المتعارضة. على سبيل المثال، يتشارك المجلس الانتقالي الجنوبي

وقائد ألوية العمالقة معارضة حزب الإصلاح الذي ينتمي إليه عبدالله العليمي ويتحالف معه سلطان العرادة، بل إن الخلافات بين أعضاء المجلس أصبحت حادة لدرجة عجزه عن عقد اجتماعات منتظمة، بينما ذهبت طموحات التنسيق داخل المعسكر المناهض للحوثيين أدراج الرياح. تعمّقت الانقسامات داخل هذا المعسكر منذ تشكيل مجلس القيادة الرئاسي، لدرجة لجوء السعوديين إلى فتح قنوات تفاوض مباشرة مع الحوثيين متجاهلين تمامًا وجود المجلس. علاوة على ذلك، فشل المجلس في تحسين مستويات المعيشة وإصلاح مؤسسات الدولة، وما يزال الفساد مُستشريًا وتجري التعيينات على أساس الانتماءات المناطقية والمحسوبية.2

أثار تقرير فريق الخبراء الدوليين التابع لمجلس الأمن صدر حديثا بشأن اليمن، والذي أورد فيه أن مجلس القيادة الرئاسي يواجه تحديات وتباينات أثرت على وحدة أعضائه، وقد تؤدي إلى المزيد من النزاعات والمواجهات العسكرية المحتملة بين أعضاء المجلس أسئلة عدة حول مستقبل هذا المجلس في ظل فشله في تحقيق أي تغير في مختلف الجوانب لا سيما الخدمية والاقتصادية، وفق مراقبين.

وأشار التقرير الأممي الذي يغطي الفترة من ديسمبر 2022 وحتى أكتوبر 2023 إلى أن اللجان الأربع التي شُكّلت عقب إنشاء المجلس الرئاسي "القانونية، الاقتصادية، الأمنية والعسكرية، ولجنة المصالحة"، لم تتمكن من تحقيق أي تقدم ملموس في أداء مهامها، والأهم من ذلك أن اللجنة العسكرية لم تتمكن من توحيد القوات المسلحة تحت قيادة واحدة. وأكد على أن "التوترات ازدادت بين المجلس الرئاسي والمجلس الانتقالي، وأعطى انضمام عضوين في المجلس الرئاسي إلى المجلس الانتقالي (كيان انفصالي تشكل بدعم إماراتي أواسط 2017) ميزة عددية للأخير وعزّز نفوذه باتجاه إقامة دولة مستقلة في الجنوب".3

يقول الخبير الإقليمي السابق في فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن الدولي حول اليمن، فرناندو كارفاخال، في حديث لـ "المشاهد": "هناك انقسامات واضحة بين أعضاء المجلس على أسس سياسية، وليس على أسس جغرافية فقط، حيث يمثل ثلاثة أعضاء في المجلس مصالح المحافظات الجنوبية، وهي المناطق المحررة التي يكافح فيها المجلس الانتقالي الجنوبي لتعزيز نفوذه ضد حزب الإصلاح والقوى السياسية الشمالية الأخرى". ويتابع كارفاخال: "يمثل أحد الأعضاء حزب الإصلاح، وهو ما يمثل ضربة كبيرة للحزب الإسلامي السني منذ الوحدة، أما الأعضاء الثلاثة الآخرون، بمن فيهم رئيس المجلس، فهم أعضاء في المؤتمر الشعبي العام، ويمثلون تحديا كبيرا لكل من حزب الإصلاح والفصيل الجنوبي. ويخشى كلا الفصيلين السياسيين عودة المؤتمر الشعبي العام وتعزيز نفوذه في تعز وفي جميع أنحاء الجنوب". 4

يقول المحلل السياسي، الدكتور عبدالوهاب العوج: "إن مجلس القيادة الرئاسي فقد البوصلة في أن يلتئم وأن يعود إلى الداخل اليمني لممارسة مهامه من العاصمة المؤقتة عدن، و اختلف أعضاء المجلس حتى في صياغة المهام ومحددات اللائحة الداخلية للمجلس منذ بداية الأمر". وأضاف: "المجلس الرئاسي تم تقاسمه بين السعودية والإمارات، الأمر الذي أثر على قراره وتواجده وفاعليته على أرض الميدان، وحاله لا يختلف عن حال الرئيس المنتخب عبدربه منصور هادي، الذي ظل خارج الوطن، ويمارس مهامه من الرياض". ويعزو السبب الحقيقي وراء عدم عودة أعضاء المجلس الرئاسي إلى عدن إلى التشاكس والخلاف الحاصل بين السعودية والإمارات، الذي تزداد رقعته يوما بعد آخر، وينعكس على أعضاء المجلس، الذين هم في الأساس غير متفقين على المهام الوطنية الموكلة إليهم، بمحاربة مليشيا الحوثي، واستعادة الدولة، ومتابعة أعمال الحكومة".5

في حين يستمر اليمن في التقدم نحو واقع من التوازنات يتجاوز التكوينات المختلطة من خلال تشكيل المجلس القيادي الرئاسي، يتلاشى أكثر فأكثر الخط الفاصل بين القوات النظامية وغير النظامية، وبين الدولة والحكم المناهض للدولة، ما يجعل المشهد العام أكثر ضبابية واستعصاء على الحُكم. يعتبر المجلس بغض النظر عن فعاليته، صورة مصغّرة حقيقية عن توازنات القوى الراهنة في اليمن الذي تحوّل إلى مجموعة من الدويلات التي تحكم أجزاء من الأراضي اليمنية. في هذا الإطار، يتيح المجلس الرئاسي فرصة أمام اليمن لإجراء مفاوضات شاملة، على الرغم من أن الأجندات المتباينة لأعضائه قد تتحول بسهولة إلى عائق سياسي في الطريق نحو الاستقرار.6

بالمحصلة، يغذي الوضع في وادي حضرموت حدة الانقسام داخل مجلس القيادة الرئاسي ويقوّض القدرة على خفض الاحتقان بين أعضائه. وهو أمر يتفاقم مع وجود خلاف سعودي-إماراتي خلف الكواليس، الأمر الذي يُضعف موقف رشاد العليمي وقدرته على إدارة المجلس المنقسم على ذاته. شكلت قراراته بخصوص حضرموت اختبارًا لهذا الأمر مع اتخاذ أعضاء المجلس موقف جماعي ضدها، وإن أبدى كل عضو أسباب مختلفة عن الآخر، مما ينذر بمستقبل قاتم أمام مجلس القيادة الرئاسي الذي شُكّل أساسًا بهدف الحد من الانقسامات ودورات العنف بين أطراف المعسكر المناهض للحوثيين التي طالما ميزت عهد الرئيس السابق عبدربه منصور هادي .7

السعودية والإمارات.. تضارب في المصالح والأهداف

كشف الجمود في محادثات السلام عن الانقسامات العميقة والخصومات المتداخلة في اليمن، بما في ذلك داخل التحالف الذي تقوده السعودية لقتال الحوثيين. وتتزايد الخلافات بين الرياض وأبو ظبي في اليمن، إذ تدعمان وكلاء متنافسين وتسعيان إلى تحقيق مصالح متباينة، خاصة في جنوب وشرق اليمن. ومن المرجح أن يكون لدى كل من السعودية والإمارات خطط بشأن موانئ المنطقة ومواردها. وقد أدى هذا التنافس المختمر إلى تأجيج التوترات في جميع المحافظات الجنوبية لليمن تقريبًا، والتي يقع معظمها حاليًا تحت سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي تريد السعودية تقليص نفوذه. 8

هناك عامل آخر لا مَحِيدَ عنه يؤثر على مجريات الأحداث في وادي حضرموت وهو الانقسام السعودي-الإماراتي المتنامي، الذي ظهر بعد فترة من التفاهم أفضت إلى تشكيل المجلس الرئاسي. تنظر المملكة إلى الوضع في الوادي باعتباره مسألة أمن قومي لها، وبالتالي تسعى لمنع أي تمدد للنفوذ الإماراتي إلى المنطقة الواقعة على حدود مباشرة معها. تعتمد السعودية في حماية نفوذها على قوات المنطقة العسكرية الأولى وعلاقتها الوطيدة بمشايخ القبائل الحضرمية البارزة وحزب الإصلاح، وهي تدرك أن أي تحول كبير في ديناميكيات الوضع في شرق اليمن سيثير أيضًا مخاوف جدية لدى العمانيين، وقد يدفع هذا مسقط للتصعيد استباقًا في المهرة (حيث تحظى بحلفاء محليين) في ظل شواغلها على أمنها القومي. من جانبها، تحرص السعودية على الاحتفاظ بعلاقات بناءة مع عُمان نظرًا للدور الدبلوماسي النشط الذي تلعبه الأخيرة في المفاوضات الجارية بين الرياض وجماعة الحوثيين.

2 حصاد عام من الفشل: مجلس القيادة الرئاسي مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية يوليو 2023
3 ما مستقبل "الرئاسي اليمني" في ظل تحذيرات من تفجر الصراع بين أعضائه؟ المصدر أونلاين ديسمبر 2023
4 مخاطر استمرار انقسامات مجلس القيادة الرئاسي المشاهد ديسمبر 2023
5 كيف أثّرت الخلافات السعودية - الإماراتية على مجلس القيادة الرئاسي بلقيس نت - أغسطس 2023

إجمالًا، تظل أدوات السعودية في وادي حضرموت قديمة، وتبدو في المقابل أقلّ فعالية من أدوات الإمارات التي تعتمد على الجاذبية الشعبية لفكرة "حضرمة" قوات المنطقة العسكرية الأولى، واستقطاب مشايخ قبليين من الصفوف الثانية واستخدامهم لقيادة مبادرات اجتماعية سياسية مناهضة لوجود قوات شمالية في المحافظة (مثل الهبة الحضرمية)، واستغلال الأذرع الإعلامية الموالية للتأثير على السكان المحليين، وتسليط الضوء على قضايا كأهمية مكافحة الإرهاب والتهريب. أثبتت هذه الأدوات الديناميكية فعاليتها مقارنة بالجهود السعودية البطيئة التي تفشل عمومًا في التكيف مع المتغيرات على الأرض. 9

يحاول السعوديون اليوم إحباط الجهود الإماراتية من خلال إثارة الطموحات المحلية للمقاطعات اليمنية القديمة والقبائل ضد دولة الزبيدي الانفصالية المحتملة. ويأملون برسم ممر شمال- جنوب إلى المحيط الهندي. ففي الأسابيع الماضية دعمت السعودية تشكيل "المجلس الوطني" في حضرموت،" وتحالف القبائل" في شبوة التي تبعد 500 كيلومتر عن مقر الزبيدي في عدن.

وخرجت التوترات للعلن وتحولت إلى عنف. فقد اشتبكت ميليشيات موالية لمجلس حضرموت في سيئون مع محتجين موالين للزبيدي. وكلا الطرفين يحاول السيطرة على مدينة المُكلا، وهي ميناء آخر في الجنوب. وهناك مناطق أخرى من اليمن مهددة بالانفصال، فجيوب القاعدة تلوح في المناطق البعيدة عن حضرموت. وكذا مأرب وتعز المرتبطتان بحزب الإصلاح، القريب من حركة الإخوان المسلمين. 10

الصراع على حضرموت

كانت حضرموت ساحة الاختبار التي أظهرت المصالح المتباينة لأطراف معسكر التحالف، حيث سعى المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً إلى توسيع نفوذه عبر ممارسة التحريض ضد القوات الموالية لحزب الإصلاح الإسلامي. أثار هذا مقاومة متنامية من الجماعات القبلية المحلية المدعومة من السعودية، والتي باتت تجند الآلاف من المقاتلين المحليين وتحتج على ما تصفه بالتدخل الخارجي. بالتالي، جاء التدخل السعودي المتزايد في حضرموت كصفعة للمجلس الانتقالي الجنوبي ولتطلعاته، لا سيما بعد تشكيل "قوات درع الوطن" بقرار من الرئيس رشاد العليمي. قد تُسهم هذه القوات الجديدة – المدعومة مباشرة من السعودية – بشكل كبير في ترسيخ سلطة العليمي الذي لم تخضع لإمرته سابقا أي قوات عسكرية، خلافا لمعظم أعضاء مجلس القيادة الرئاسي. 11

وعلى الرغم من جهوده التي يقودها منذ سنوات للسيطرة على حضرموت، برزت شهية "المجلس الانتقالي الجنوبي " بشكل أكبر عقب معركة شبوة، إذ دفع أنصاره للتصعيد، في خطوة أثارت ارتياب السعودية مما يجري في المحافظة التي تشترك معها بحدود شاسعة ومنفذ بري، وتعتبرها جزءاً من محيطها الأمني. ومع بداية العام 2023 بدأ تجميع قوات الحكومة التي تفرقت عقب أحداث أغسطس، في معسكر عارين في أطراف شبوة القريبة من حضرموت. وفي الأخيرة أحدثت جملة من الترتيبات أبرزها تغييرات أجراها مجلس القيادة، بإيعاز سعودي، لقيادات وادي حضرموت والمنطقة العسكرية الأولى، التي يعدّها "الانتقالي" خصماً له ويطالب بإخراجها من المنطقة، فيما توّجت الترتيبات أخيراً بإشهار المجلس الحضرمي، والذي على غراره جاء حلف قبائل وأبناء شبوة. 12

6 توازنات مجلس القيادة الرئاسي في اليمن مركز كارنيغي لدراسات الشرق الأوسط - يونيو 2022)
7 وادي حضرموت: المعركة المنتظرة ، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية - فبراير 2023)
8 هل يستمر مستقبل اليمن كدولة منقسمة الي الأبد ؟ dawn mena - أغسطس 2023)
9 وادي حضرموت: المعركة المنتظرة ، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية - فبراير 2023)

في سياق الوضع الراهن، يبدو ملفتًا أن مفاعيل الصراع بين المجلس الانتقالي الجنوبي والإصلاح أدى إلى تنامي الدور السياسي لمؤتمر حضرموت الجامع... والذي يتقاطع في موقفه مع الانتقالي بشأن ضرورة إحلال قوات المنطقة العسكرية الأولى، ويظهر ذلك من مطالبه بأن تتولى قوات حضرمية محلية المسؤوليات الأمنية في وادي حضرموت ومدن أخرى في المحافظة، إلا أن المؤتمر يتخذ موقفًا مناوئًا من رغبة الانتقالي باحتكار تمثيل الجنوب ويميل إلى مقاربة لدور حضرمي بعيد عن الرؤية السياسية للجنوب التي يسوقها الانتقالي. بمعنى آخر، يدعو التحالف إلى أن تكون حضرموت إقليمًا مستقلًا في أي مستقبل سياسي لليمن، سواء تحت نظام فيدرالي أو في حال انفصال الجنوب. 13

يرى فرناندو كارفاخال أن مجلس حضرموت الوطني "يغذي للأسف سياسة فرّق تسد". وقال أن دور المجالس الإقليمية في المحافظات اليمنية حتى الآن هو "الحفاظ على التشرذم داخل دولة موحدة، لأن هذا يسمح للحكومة—وراعيها—بالحفاظ على الوحدة من خلال جهات فاعلة مختلفة تمنع الانقسامات الجغرافية". وأضاف أن حضرموت لا يمكن أن تنفصل عن اليمن اليوم "لأنه حينها ستتقاتل ثلاثة أطراف حول من سيحكم المنطقة ". إنّ "وحدة" اليمن الممزقة "ستظل قائمة طالما أن هذا الصراع موجود". (dawn mena - أغسطس 2023)

سام للحقوق والحريات

10 Can Yemen hold together?، إيكونوميست - أغسطس 2023
11 المحادثات السعودية -الحوثية تزرع الانقسامات في معسكر التحالف، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية - مارس 2023)
12 حلف قبائل شبوة ، العربي الجديد - يوليو 2023)
13 وادي حضرموت: المعركة المنتظرة ، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية – فبراير 2023
14 هل يستمر مستقبل اليمن كدولة منقسمة الي الأبد ؟ dawn mena - أغسطس 2023)

الملف الحقوقي
2023

سام للحقوق والحريات

عام 2023 في أرقام

حيث لوحظ في عام 2023 انخفاض نسبة أعداد الانتهاكات بصورة كبيرة عن السنوات الماضية ، والسبب يعود بحسب تحليلنا في المنظمة إلى الهدنة الغير معلنة بين الأطراف ، وانخفاض مستوى التصعيد في الجبهات ، الذي انعكس بصورة كبيرة على القيود والانتهاكات ضد المدنيين ، لكن في المقابل استمرت الانتهاكات التي وقعت في السنوات الماضية دون أي تخفيف ، كالمحاكمات الغير عادلة ، والمحتجزين في المعتقلات ، والنقاط المسلحة التي تحد من حرية النقل ، ومصادرة الأموال للمنازل التي علي ذمة قضايا متعلقة بالرأي السياسي ،وأحكام الإعدام الصادرة من المحاكم التابعة لحكومة أنصار الله الحوثية في العاصمة صنعاء .

- رصدت المنظمة من الفترة يناير 2013 الي ديسمبر 2013 ، 2778 انتهاكاً ، تتوزع 621 انتهاك حق الحياة ، و 606 انتهاكاً الاعتداء الجسدي والإصابات ، 411 انتهاك الاعتقالات التعسفية ، و 50 انتهاكاً خاص بالإخفاء القسري ، ، 88 انتهاكاً بالتعذيب ، و 107 انتهاك لحقوق الطفل ، و 5 انتهاكاً لحالات عنف جنسي ، و 684 انتهاكاً للممتلكات الخاصة ، و 206 انتهاكاً خاص بالممتلكات العامة.
- من حيث تصنيف الجهات المرتكبة للانتهاك ، فقد تصدر أنصار الله " الحوثي " قائمة المنتهكين لعام 2023 ، بواقع 2121 انتهاكاً، و 158 انتهاكاً ارتكب من قبل ما يسمي بقوات الحزام الأمني ، و 95 انتهاكاً للقوات الحكومة الشرعية ، و 26 انتهاكاً ارتكبت ممن قبل النخبة الحضرمية ، 102 انتهاكاً سجلت ضد مجهول ، 156 انتهاكاً ارتكب من قبل تنظيم القاعدة ،.

الهجمات العشوائية على المدنيين والأعيان المدنية

وفقًا للقانون الدولي الإنساني، فإن الهجمات العشوائية على المدنيين والأعيان المدنية تعد انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان والقوانين الإنسانية. يجب على جميع الأطراف المتحاربة الامتناع عن استهداف المدنيين والأعيان المدنية بشكل مباشر أو غير مباشر، وضمان حمايتهم وعدم تعرضهم للأذى.

تنص الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالقانون الإنساني على أنه يجب أن يكون هناك احترام وحماية للمدنيين والأعيان المدنية. يشمل ذلك حظر استخدام الأسلحة غير القانونية والتي تسبب أضرارًا غير متناسبة للمدنيين، وكذلك القصف العشوائي للمدن والهجمات التي تستهدف المدارس والمستشفيات والبنية التحتية المدنية الأخرى.

تحث القوانين الدولية الأطراف المتحاربة على اتخاذ كافة الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين والأعيان المدنية. يجب أن تلتزم الأطراف المعنية بمبدأ الاستهداف المحدد وتجنب الأذى غير المشروع للمدنيين والأعيان المدنية. يجب أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتقليل حدة الأذى المحتمل للمدنيين والحيلولة دون وقوع أي ضرر غير متناسب.

برغم الهدنة العسكرية الغير معلنة بين اطراف الصراع في اليمن ، إلا أن الهجمات العشوائية استمرت خلال العام يناير – ديسمبر 2023 ، ضد المدنيين والأعيان المدنية، مسببة الكثير من الاضرار بالمدنيين والأعيان المدنية ، وأثرت سلبا على حياة الناس اليومية.

القضاء والمحاكمات الموجهة

استمرت الأطراف المتصارعة في تسيس المؤسسات القضائية وحرفها عن مسار العدالة، بما يتواءم مع أجندتها ومصالحها، حيث شهد العام 2023 عدة قضايا أظهرت مدى الإخلال بمبادئ العدالة القضائية، كما يلي:

- في 5 سبتمبر أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء، التي يديرها الحوثيون، حكماً بالإعدام على الناشطة "فاطمة العرولي" بتهم ملفقة، أبرزها التجسس مع دول العدوان "دولة الإمارات"، بناء على إجراءات قانونية مشوبة بعيوب جوهرية وخطيرة.

قال توفيق الحميدي حُوكمت الناشطة " العرولي " دون أن يكون لها محام يتولى الدفاع عنها، وفي محكمة تحولت إلى أداة من أدوات العقاب والانتقام،... ما يجعل إجراءات هذه المحكم نوعاً من اجتقار العدالة، وتأكيد على حرص جماعة الحوثي على تحويل المحاكم إلى ثكنات عسكرية بلباس قضائي للقمع، وترهيب الخصوم، ومصادرة ممتلكاتهم.

وأفاد المحامي عبد المجيد صبرة بقوله: من خلال مراجعتي لقرار الاتهام والحكم الصادر من المحكمة الجزائية فقد لاحظت بأن تلك التهم مبنية على افتراضات وصياغات فضفاضة لا تستند إلى أي أدلة حقيقية، مشيراً إلى أن جماعة الحوثي تستخدم القضاء لإضفاء الشرعية القانونية على ملاحقتها للنشطاء والصحفيين والحقوقيين."

بناء على مقابلات أجرتها منظمة العفو الدولية مع محاميها، لم تُمنح العرولي الحقوق الأساسية لإجراءات التقاضي السليمة في الإجراءات التي سبقت المحاكمة. وقال إنه لم يتمكن من زيارتها ولو مرة واحدة أثناء احتجازه. وحضر محامي العرولي الجلسة الأولى في 19 سبتمبر/أيلول، لكن القاضي رفض تسجيل حضوره كممثل قانوني لها في سجل المحكمة. قال المحامي إن عناصر الأمن والمخابرات الذين كانوا حاضرين في المحكمة حاولوا إخراجه من المحكمة بعد أن نصحوا الأروالي بطلب نسخة من ملف قضيتها. ثم قال القاضي للعرولي إنه لا حاجة لمحامي. وبموجب المعايير الدولية للعدالة، يحق لكل شخص يتم القبض عليه أو احتجازه وكل شخص يواجه اتهامات جنائية الحصول على مستشار قانوني من اختياره، لتمكينه من حماية حقوقه وإعداد دفاعه والطعن في احتجازه. ويشكل هذا الحق أيضاً ضمانة هامة ضد التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، ولتخفيف مخاطر "الاعترافات" المنتزعة بالإكراه.

- في أكتوبر 2023 أصدرت محكمة المنطقة العسكرية الرابعة حكمًا ببراءة مجموعة من الجنود التابعين للمجلس الانتقالي المتهمين بقتل الشاب "عبد الملك السنباني" في منطقة محافظة لحج 8 سبتمبر 2021، في حالة تؤكد على أن هذا الحكم يمثل صورة من صور الإفلات من العقاب ترسخه المحاكم التي تفتقر للحياد والاستقلالية في ظل الصراع القائم، ويشكل انحيازا واضحا للجناة على حساب حقوق الضحية. حيث أصدرت المحكمة برئاسة القاضي "غمدان الرباصي" حكماً اعتبر الجريمة التي ارتكبها 5 من أفراد نقطة اللواء التاسع صاعقة في مديرية طور الباحة بحق المغترب "السنباني" قتلاً بالخطأ، وحكمت المحكمة بالبراءة بحق أربعة متهمين من جريمة القتل المنسوبة إليهم في قرار الاتهام)، وأدانت فقط واحد من المتهمين .وتضمن منطوق الحكم أيضًا، إلزام المدان "يونس علي"، بدفع دية القتل الخطأ لذوي "السنباني" وقدرها مليون و600 ألف ريال، أي ما يعادل ألف دولار أمريكي، كما ألزم الحكم قيادة اللواء التاسع صاعقة بتسليم الأمتعة والأغراض الخاصة بالضحية للنيابة العسكرية لتسليمها إلى أسرته، متجاهلاً المبلغ المالي الذي كان بحوزة المجني عليه وقدره 50 ألف دولار وجرى تقاسمه حينها بين المتورطين في الجريمة.

لفتت منظمة سام إلى أن القضية تعرضت لتشويه وانحرف مسار الإجراءات، والتطويل في السير في مراحلها، واعتبرت أن تقديم المتهمين في القضية للمحاكمة لم يكن في الحقيقة سوي لمص الضغوط الحقوقية والمجتمعية، في حين كان التهرب من إصدار حكم رادع هو المخطط له من قبل الجهات العسكرية، حتى صدور الحكم في أكتوبر 2023 ، بشكل يعكس مدى انحراف الأجهزة القضائية من كونها أداة لتطبيق القانون إلى أداة لحماية الجناة وانتهاك حقوق الضحايا.

- قالت عدد من المنظمات إن الصحفي أحمد ماهر مازال محتجزا تعسفياً في سجون إحدى القوات التابعة للمجلس الانتقالي في عدن، منذ اعتقاله في 6 أغسطس 2022، في ظل مؤشرات جديدة عن تعرضه للتعذيب، وحرمانه من حقه في الحصول على محاكمة عادلة. قالت المنظمات إن المحكمة الجزائية المتخصصة في عدن عقدت سبعة عشر جلسة في قضية الصحفي أحمد ماهر، جميعها تأجيلات ولم يتم إحضار ماهر سوى في جلستين، وهي صورة تشكل انتهاك لحقوق الصحفي في المحاكمة العادلة، كما تتجاهل المحكمة توجيهات صادرة من هيئة التفتيش القضائي، وقطاع المحاكم، ومجلس القضاء الأعلى للنظر في قضية الصحفي أحمد ماهر وعقد جلسات مستعجلة ومتتالية، بحسب عائلة الصحفي أحمد ماهر.

- في فبراير أصدرت محكمة الاستئناف بالعاصمة صنعاء حكمًا ضد كلا من: الفنانة "انتصار الحمادي" و "يسرى الناشري"، والذي قضى بتأييد الحكم الابتدائي بالسجن خمس سنوات، بحجة القيام بأفعال خادشة للحياء. وبحسب شهادات تلقتها منظمة سام فقد شَّكل الحكم صدمة لانتصار الحمادي وذويها، حيث رد القاضي على اعتراضها بتهديدها بإضافة خمس سنوات أخرى!. ولفتت سام إلى أن الحكم الصادر ضد الفنانة "الحمادي" وزميلاتها يظهر عمدية غير مبررة من قبل مليشيا الحوثي عبر استخدام القضاء الذي تسيطر عليه الجماعة، حيث تمارس جماعة الحوثي قمعا ممنهجاً ضد النساء في اليمن ، وتمييزاً يستند إلى مرجعية مذهبية غير منطقية، إلى جانب رؤية الجماعة الخاصة وتصوراتها للمرأة ووظيفتها في المجتمع.

- بتاريخ 30 أبريل 2023 ، أيدت المحكمة العليا التابعة لحكومة انصار الله. الحوثية في العاصمة صنعاء حكماً بإعدام المواطن محمد يحي محمد حجر بتهمة إعانة العدوان.

الحريات العامة التجمعات والمظاهرات

-تواجه الحريات العامة في اليمن تحديات كبيرة مرتبطة بحقوق الإنسان، كحرية التعبير والتجمع والتظاهر هي والتي تشكل أساسًا متيناً لممارسة الديمقراطية والمشاركة السياسية، حيث تأثرت الحريات باليمن بالنزاع المسلح والاضطرابات السياسية ، فقد شهدت عام 2023 تقييد لحرية التعبير والتجمعات والتظاهرات ، والاعتقال التعسفي للنشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وتعرضهم للتعذيب والمعاملة القاسية. كما تعرضت المظاهرات والتجمعات السلمية للقمع والاعتداء من قبل السلطات الأمنية، رغم أن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقوانين الوطنية ينص على حق حقوق الأفراد في التعبير السياسي وحق التجمع والتظاهر السلمي. وعلى السلطات ان تتولي حماية هذا الحق، وتوفر الضمانات لحمايتها وتمكين الأفراد من ممارسة حقوقهم بحرية، دون الخوف من الانتقام أو الاضطهاد.

- بحسب منظمة سام لحقوق الحريات اعتقلت سلطة الامر الواقع الحوثية في العاصمة صنعاء " أبو زيد الكميم " على خلفية قيادته لتظاهرات المعلمين المطالبين برواتبهم منذ سنوات، يعاني الكميم صحياً في المحتجز، دخل بغيبوبة تامة، ونقل إلى مستشفى الكويت بالعاصمة صنعاء، وبحسب معلومات من مقربين كان الكميم أبلغ عائلته

بأن هناك نية جادة لقتله وبأن جماعة الحوثي تلفق له التهم لمجرد أنه طالب بزيادة مرتبات المعلمين وتحسين أوضاعهم.

- في سبتمبر تعرض مئات من اليمنيين للضرب وإطلاق الرصاص والاحتجاز في عدد من المدن اليمنية من قبل قوات مسلحة تتبع جماعة الحوثي، أثناء احتفالهم بذكرى ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ، في إطار سياسة القمع والإرهاب الذي تمارسه الجماعة ضد ممارسة حرية التعبير والرأي، وهو تصرف يشكل انتهاكا لدستور الجمهورية اليمنية والقوانين الدولية التي كفلت حرية التعبير والتجمع السلمي، أظهرت مقاطع الفيديو التي انتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي، اعتداء قوات مسلحة تتبع جماعة الحوثي بعضها بزي مدني والبعض الآخر بزي قوات أمنية، واستخدمت القوة المفرطة ضد مواكب احتفالية للمدنيين اليمنيين في كل من صنعاء وإب، واعتداءات بالضرب وأطلقت الرصاص ووضعت الآلاف في سجون أقسام الشرطة بحجة إثارة الشغب.

- اعتبرت منظمة سام أن ما رصدته من عمليات اعتقال عشوائية تُشكل جريمة مكتملة الأركان لا سيما وأن عمليات الاعتقال تمت خارج إطار القانون ودون إذن قضائي الأمر الذي يعني بأن جماعة الحوثي مدانة باختطاف أكثر من 1000 شخص، والذين تم حرمانهم من الدفاع عن أنفسهم أو التحدث مع ذويهم الأمر الذي يُدين جماعة الحوثي بارتكاب جرائم جماعية وواسعة النطاق.

وقالت غراتسيا كاريتشيا، نائبة مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة العفو الدولية: "في استعراض قاس للقوة، نفذت سلطات الأمر الواقع الحوثية موجة واسعة النطاق من الاعتقالات، مما يدل على ازدرائها الصارخ للحق في حرية التعبير والتجمع السلمي. يتعين على السلطات الإفراج فورًا ومن دون قيد أو شرط عن جميع المحتجزين لمجرد ممارستهم لحقوقهم سلميًا، مضيفة: "إنه لمن المشين أن يجد المتظاهرون الذين يحيون ذكرى لحظة تاريخية وطنية أنفسهم يتعرضون للهجوم والاعتقال ويواجهون تهمًا لمجرد تلويحهم بعلم البلاد. وتوضح حملة القمع المروعة هذه المدى الذي يمكن لسلطات الأمر الواقع الحوثية الذهاب إليه من أجل خنق حرية التعبير في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

- في أكتوبر 2024اقتحمت قوات النخبة الحضرمية منزل الصحفي مجاهد الحيقي ، في ساعة متأخرة من الليل ، واعتقلت العديد من افراد اسرته ، بعد العبث بمقتنيات المنزل ، وترويع الأطفال والنساء في المنزل ، حيث بلغ عدد المعتقلين تسعة أفراد بينهم خمس أطفال ، هو تطور خطير ، يعكس حجم استهان القوات الأمنية الحضرمية بالحقوق الشخصية ، ويؤشر على مدى احتقار هذه القوات للمبادئ القانونية الكافلة للحريات الشخصية والحريات العامة .

سام للحقوق والحريات

الهجمات على الفئات الضعيفة بما في ذلك الأقليات والمهاجرين

يقر القانون الدولي لحقوق الإنسان بأن جميع الأشخاص متساوون في الحقوق والحريات، بغض النظر عن جنسهم أو عرقهم أو دينهم أو أصلهم الوطني. ومع ذلك، فإن الواقع على الأرض يظهر تعرض الأقليات والمهاجرين في اليمن للعديد من انتهاكات حقوق الإنسان.

تتضمن هذه الانتهاكات تهجير القسري، والقتل التعسفي، والاعتقال التعسفي، والتعذيب والمعاملة القاسية، والتهديد بالعنف والتمييز العنصري والديني. يتعرض الأقليات والمهاجرون أيضًا للتهميش الاجتماعي والاقتصادي، وتحديات الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والمأوى.

- في 25 مايو/أيار، شنّت قوات الحوثيين المسلحة هجومًا عنيفًا على تجمع سلمي لبهائيين في صنعاء باليمن. واحتجزت 17 شخصًا، من بينهم عاملون في مجال حقوق الإنسان والمجال الإنساني وخمس نساء، وأخفتهم قسرًا. وجاء الهجوم بينما كانت مجموعة من البهائيين مجتمعين في منزل خاص لانتخاب الهيئة الإدارية المحلية للطائفة. وتعتبر هذه الخطوة انتهاكا واضحا لحرية الدين أو المعتقد والحق بموجب المواثيق الدولية في التجمع وإقامة الشؤون الدينية والمجتمعية.

وفي أعقاب ضغوط دولية، أُطلِق سراح ستة أشخاص، منهم رجل وثلاث نساء في يونيو/حزيران ورجلان آخران في يوليو/تموز. لا يزال الحوثيون يحتجزون 11 شخصًا، من بينهم تسعة رجال وامرأتان، ولا يزال مكانهم ومصيرهم قيد المجهول. بحسب منظمة العفو الدولية فإن المحتجزين يواجهون خطر التعرُّض لمزيد من الانتهاكات على أيدي السلطات الحوثية، بما في ذلك التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة أو حتى القتل.

وقال باني دوغال، الممثل الرئيسي للطائفة البهائية لدى الأمم المتحدة: "في جميع أنحاء المنطقة العربية، نرى الحكومات تسعى جاهدة للعمل من أجل السلام، وطرح الاختلافات الاجتماعية التي عفا عليها الزمن جانبا، وتعزيز التعايش السلمي، والتطلع إلى المستقبل". "ولكن في صنعاء، تتجه سلطات الأمر الواقع الحوثية في الاتجاه المعاكس، حيث تضاعف من اضطهاد الأقليات الدينية، وتشن مداهمات مسلحة ضد المدنيين المسالمين والعزل. لقد انتهك الحوثيون حقوق الإنسان للبهائيين وغيرهم الكثير، مراراً وتكراراً، ويجب أن يتوقفوا".

يجب أن يلتزم القانون الدولي والقوانين الدولية لحقوق الإنسان بحماية الفئات الضعيفة وضمان حقوقهم وحرياتهم. يتطلب ذلك تعزيز المساءلة والعدالة للانتهاكات المرتكبة، وتحقيق العدالة للضحايا وتقديم التعويضات اللازمة لهم. كما يجب أن يتم توفير الدعم الإنساني والإغاثي للأقليات والمهاجرين في اليمن. يجب توفير الرعاية الصحية الأساسية والتعليم والمأوى والغذاء والمياه النظيفة والحماية اللازمة لهؤلاء الأفراد الضعفاء.

- فيما يتعلق بوضع المهاجرين، كشف تقرير هيومن رايتس ووتش صادر في أغسطس/آب 2023 عن المخاطر التي يواجهها المهاجرون وطالبو اللجوء الإثيوبيون في رحلتهم المحفوفة بالمخاطر، وسلط الضوء على الانتهاكات الجسيمة التي يواجهها العديد من المهاجرين وطالبي اللجوء. ففي الآونة الأخيرة، في عدن، سلطت الاشتباكات بين المهاجرين الضوء على قضية رئيسية: الإحباط واليأس لدى العديد من المهاجرين الذين يعيشون في ظروف مزرية ويرغبون في العودة إلى ديارهم بعد عدم علمهم بالحماية والمخاطر المرتبطة بالنزاع التي يواجهونها بسبب خداع المهربين والمتاجرين.

يسافر آلاف المهاجرين من القرن الأفريقي، خاصة من إثيوبيا والصومال، إلى اليمن سنويًا. ويقوم الكثيرون بهذه الرحلة هربًا من الفقر المدقع ويأملون في العثور على فرص اقتصادية أفضل في دول الخليج. ولسوء الحظ، فإن معظمهم لا يتوقع التحديات التي سيواجهونها في اليمن. عند وصولهم، يكافح الكثيرون من أجل الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والحماية، ويتعرضون لمستويات عالية من الوصمة والتمييز. وقد ساهم انعدام الأمن والتهريب والاتجار والنقل القسري في ترك ما يقرب من 43000 مهاجر عالقين في جميع أنحاء البلاد.

تظل رحلات العودة الإنسانية الطوعية هي المسار الآمن الوحيد إلى الوطن للمهاجرين الذين تقطعت بهم السبل في اليمن. وبما أن الطلبات الحالية تتجاوز الموارد اللازمة للاستجابة، يتم إعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفا، مثل الأطفال وضحايا الاتجار.

وفي الفترة من يناير إلى أكتوبر 2023، سجلت مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة وصول أكثر من 93,000 مهاجر إلى اليمن، وهو ما يتجاوز إجمالي المهاجرين الوافدين في عام 2022 البالغ عددهم 73,000 شخص تقريباً، وبحسب المنظمة، فُقِدَ أكثر من 64 شخصاً ويُخشى أنهم قد لقوا حتفهم إثر انقلاب القارب الذي كانوا يسافرون على متنه قبالة سواحل اليمن يوم 12 نوفمبر.

وقد أفاد فريق مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة في اليمن أن الحادث المأساوي قد وقع بين الحجاجة وغريرة في مضيق باب المندب، حيث كان القارب الذي يحمل على متنه حوالي 90 مهاجراً، من بينهم 60 امرأة، في طريقه إلى اليمن من سواحل جيبوتي. وتَمَكَّن خفر السواحل اليمني من إنقاذ 26 شخصاً منهم. ويُعزى السبب في غرق القارب إلى الحمولة الزائدة وتعطل المحرك، وازداد الأمر سوءاً جراء هبوب الرياح الموسمية القوية. وتتعاون المنظمة الدولية للهجرة مع الشركاء والسلطات المعنية لجمع المزيد من المعلومات حول هذا الحادث. وتعد هذا الحادثة الأخيرة بمثابة تذكير صارخ بالتحديات التي يواجهها المهاجرون الذين يخوضون رحلات محفوفة بالمخاطر بحثاً عن الأمان وفرص أفضل لكسب العيش. ويعتبر اليمن – نظراً لموقعه الاستراتيجي في شبه الجزيرة العربية – نقطة عبور أساسية ووجهةً للمهاجرين من القرن الأفريقي، لا سيما الإثيوبيين الذين يقصدون المملكة العربية السعودية أو دول الخليج الأخرى بحثاً عن العمل.

ويصل العديد من المهاجرين إلى اليمن، غير مدركين للانتهاكات والتحديات التي قد تواجههم في الطريق. وفي الغالب فإن أولئك الذين ينجون من الرحلة المحفوفة بالمخاطر عبر البحر يقعون فريسةً للمتاجرين الذين يسيطرون على كل جانب من جوانب رحلتهم تقريباً. ونتيجةً لهذا الوضع المزري، يجد العديد من المهاجرين أنفسهم في كفاح من أجل الوصول إلى الخدمات الأساسية، مما يعرضهم لخطر متزايد لانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال وسوء المعاملة. ومع تصاعد التحديات، أصبح من الضروري بذل جهود تعاونية عاجلة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة وضمان سلامة المهاجرين الضعفاء في اليمن.

وطبقًا لتقرير هيومن رايتس ووتش للعام 2023، قتل حرس الحدود السعودي ما لا يقل عن مئات من المهاجرين الإثيوبيين وطالبي اللجوء الذين حاولوا عبور الحدود اليمنية السعودية بين مارس/آذار 2022 ويونيو/حزيران 2023. وإذا ارتكبت كجزء من سياسة الحكومة السعودية لقتل المهاجرين، فإن عمليات القتل هذه، والتي يبدو أنها استمرت ، سيكون جريمة ضد الإنسانية. وجدت هيومن رايتس ووتش أن حرس الحدود السعوديين استخدموا أسلحة متفجرة لقتل العديد من المهاجرين وأطلقوا النار على مهاجرين آخرين من مسافة قريبة، بما في ذلك العديد من

النساء والأطفال، في نمط واسع النطاق وممنهج من الهجمات. في بعض الحالات، سأل حرس الحدود السعوديون المهاجرين عن الطرف الذي يجب أن يطلقوه، ثم أطلقوا النار عليهم من مسافة قريبة.

وتشير المنظمة إلى أن دور قوات الحوثيين في تنسيق الأمن وتسهيل وصول المهربين والمهاجرين إلى الحدود في محافظة صعدة، إلى جانب ممارساتها في احتجاز المهاجرين وابتزازهم، يرقى إلى مستوى التعذيب والاحتجاز التعسفي والاتجار بالأشخاص.

الاحتجاز التعسفي والاخفاء القسري والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبات القاسية واللا إنسانية أو المهينة.

يحظر القانون الدولي الاحتجاز التعسفي والتعذيب والإخفاء القسري. وتعد هذه الانتهاكات خطيرة للغاية لحقوق الإنسان، وتشكل جرائم ضد الإنسانية. حيث يعد الاحتجاز التعسفي هو الاحتجاز الذي لا يستند إلى أساس قانوني سليم، أو الذي يتجاوز الحدود التي يسمح بها القانون. ويعرف الاختفاء القسري بأنه اعتقال أو احتجاز شخص من قبل سلطة عامة أو شخص أو مجموعة من الأشخاص يتصرفون بموافقة أو برضا السلطات العامة، دون تقديم أي تفسير للمكان الذي تم فيه احتجازه أو سبب اعتقاله، ومن ثم يحرم من الاتصال بالعالم الخارجي. ويشمل التعذيب أي عمل يتسبب عمدًا في ألم أو عذاب شديد، سواء جسديًا أو نفسيًا، يُلحقه شخص أو مجموعة من الأشخاص، بغض النظر عن صفة وظيفتهم، بشخص آخر، لأسباب تتصل بأصل هذا الشخص أو معتقداته أو آرائه السياسية أو عرقه أو جنسيته أو أي وضع آخر له ، أما الإخفاء القسري، ويشكل الاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب جريمة ضد الإنسانية. وحظر القانون الدولي الاحتجاز التعسفي والتعذيب، وفرض مسؤولية دولية على الدول عن هذه الجرائم ، من خلال الإعلان العالمي لعام 1948ز، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (1984) ، وكذلك القوانين المحلية اليمنية، وتتحمل الدول المسؤولية الدولية عن الاحتجاز التعسفي والتعذيب الذي يرتكبه موظفوها أو الأشخاص الذين يتصرفون تحت إشرافها أو برضاها. وتشمل هذه المسؤولية التعويضات للضحايا، وإجراء التحقيقات، وملاحقة الجناة.

خلال العام 2023 ارتكبت جميع الأطراف انتهاكات متعلقة بالاحتجاز التعسفي والاخفاء القسري، تعود أسبابها بدرجة أساسية إلى احتمال ارتباط الضحايا بأطراف النزاع، أو أسباب أخري سواء متعلقة بالإرهاب أو الابتزاز المالي، وقد شمل الاحتجاز التعسفي والتعذيب مدنيين ونشطاء حقوق الإنسان وصحفيين وسياسيين ومدنيين وعسكريين . وقد ثبت من خلال تلك الشهادات التي جمعتها سام بان جميع من اعتقل - على خلفيات متعلقة بالصراع الدائر في اليمن - تعرضوا للتعذيب بصور متفاوتة، حيث تم انتزاع اعترافات معينة أو الحصول على أدلة غير شرعية، ويرافق غالبا التعذيب إخفاء قسري لمدد طويلة تتجاوز السنتين في سجون غير قانونية لا تخضع لإشراف السلطات القضائية في حين رصدت منظمة سام اعتقالات تعسفية وإخفاءً قسريا للعشرات من أبناء عدن وشبوة، وآخرها الصحفي "أحمد ماهر"، كما مارست القوات التابعة للمجلس الانتقالي اعتقالات تعسفية، حيث قال تقرير صادر عن منظمة سام في 2021 إن قوات الحوثي والقوات المدعومة من الحكومة اليمنية والقوات المدعومة من الإمارات قامت بتعذيب المحتجزين حتى الموت في سجون سرية يسيطرون عليها منذ بدء النزاع.

- حققت سام في وجود محتجز غير قانوني تحت إشراف ما يسمى المقاومة الوطنية ، يدعى محتجز 400، يقع داخل معسكر "أبو موسى الأشعري" الواقع في منطقة منتفة الخوخة، ويخضع مباشرة لعمار طارق، رئيس جهاز الأمن القومي سابقا، بحسب الإفادات التي تلقتها سام، والذي يبدو أنه عاد لممارسة مهامه لمساندة عضو مجلس القيادة الرئاسي طارق صالح في منطقة تهامة، بحسب شهود لا يمكن زيارة سجين في سجن 400 إلا بتنسيق مع محافظ محافظة الحديدة المعين من قبل الشرعية، حيث يأخذ التنسيق أسبوعين تقريبا حتي يسمحوا لنا بالشهر مرة ، يتكون الحجز من عدد من الغرف "عنابر"، كل غرفة بها أكثر من 20 محتجزا ، ويتعرض المحتجزون للتعذيب، منها ربط اليدين لأيام حتى يعترف بالتهم التي ينسبونها لهم، ولا يحظون بأي رعاية صحية".

- بتاريخ 7 ديسمبر / كانون الأول 2022، اعتقلت قوات تابعة لمدير أمن حيس العقيد " محمد كزيح" " صديق علي قايد" من بيته في مدينة حيس التي نزح إليها، حيث حضر إلى منزله قبيل غروب الشمس عاقل الحارة مع عسكري من إدارة أمن حيس، ذهب معهم إلى إدارة الأمن، وبعد نصف ساعة ذهبنا لمعرفة ما جرى له فلم نجده، وأُخبِرْنا أن قوة عسكرية أخذته إلى معسكر "أبو موسى الاشعري" بناء على تهم كيدية بحسب إفادة أقاربه وأصدقاء مقربين منه، واقتيد إلى معسكر "أبو موسى الأشعري" منذ تاريخ اعتقاله في سجن 400 التابع لقوات الساحل الغربي التابعة لعضو مجلس القيادة الرئاسي "طارق صالح". وعن أسباب اعتقاله قال أقارب المختطف في شهادتهم لـ "سام" بأن "صدّيق تعرض للتعذيب لإجباره على الاعتراف بعلاقته بأحد الأشخاص التابعين لجماعة الحوثي، لكن هذا الأمر عار عن الصحة وغير صحيح وأن ما جرى معه عبارة عن تهم كيدية لا أساس لها". مشيرين إلى أن "مدير أمن مديرية حيس "محمد كزيح" قام بنفسه باعتقال "صِديّق" ووضعه داخل معسكر "أبو موسى الأشعري" التابع لقوات الساحل الغربي". وأضاف ذوو المختطف في شهادتهم "تابعنا منذ اللحظة الأولى لاختطاف (صدّيق) كافة الجهات الرسمية لكن لم نصل إلى نتيجة، حيث قمنا بمراجعة مشايخ المنطقة ووقعوا على ورقة حسن سلوك وطالبوا مدير أمن المديرية بالإفراج عنه لكن دون جدوى. كما تواصلنا مع مدير أمن الحديدة لكنه أخبرنا بأن (صدّيق) متهم بالتواصل مع جماعة الحوثي".

- وثقت سام وفاة عدد من المحتجزين في سجون جماعة الحوثي بحجة الانتحار حسب رواية جماعة الحوثي، ولكن ينفي أهالي المحتجزين هذه الرواية ، حيث ترفض جماعة الحوثي عرض الضحية على الطبيب الشرعي لمعرفة أسباب الوفاة، كم تلزم أهالي المحتجز الضحية التوقيع علي وثيقة تنازل عن المطالبة بالكشف عن أسباب الوفاة ، ومن هؤلاء الضحايا "محمد أحمد وهبان" الذي اعتقل في معاركة فرضة نهم عام 2020 ، أظهرت المعلومات التي تلقتها "سام" بأن " جماعة الحوثي قامت بنقل وهبان بعد 8 أشهر من اختطافه إلى سجن القصر في التحرير، وظل هناك إلى أن سُمح لوالدته بزيارته، عام 2021 حيث أبلغت والدته أقاربه بأن الحوثيين أقاموا له جلسات في المحكمة العسكرية وهددوه بالإعدام".

وأضاف المصدر " كنا نظن أن هذا نوع من التعذيب النفسي وأبلغنا والدته بألا تقلق لأن ابنها أسير ولا محاكمة للأسير، لكننا فوجئنا بإصدار حكم الإعدام في نهاية 2022 من نفس المحكمة التي كانت تنظر قضيته".

- تحققت منظمة سام للحقوق والحريات من وفاة المواطن صدام حسن السليماني" بتاريخ 6 سبتمبر 2023 داخل أحد السجون السرية الواقعة في مطار عتق، بعد أسبوع واحد على اختطافه من قبل قوات اللواء الثاني "دفاع شبوة" المدعومة من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة ، قول شقيق الضحية صدام لمنظمة " سام" "في تمام الساعة الثالثة فجراً الموافق 26 أغسطس احتجز الطالب اليمني "مطهر حميد عبدالرحمن مسعد المداني" 25عاما، من أبناء محافظة الحديدة، من إحدى نقاط منطقة بن معيلي، والتي تقع في محافظة مأرب أثناء عودته من ماليزيا لقضاء إجازته في العاصمة صنعاء، عن طريق منفذ شحن - مأرب – صنعاء، بسبب لقبه. حسب إفادات منظمة سام وعند وصوله إلى إحدى نقاط مأرب اختطف وأخفي قسرا من قبل أفراد مسلحين يتبعون جهات عسكرية في مأرب كانوا أربعة أشخاص ثلاثة يلبسون الزي المدني والرابع يلبس الزي العسكري ، وبعد إنزاله من السيارة أخذوه بسيارة "كورلا موديل 2006" باتجاه مجمع مأرب. يقول والده " لا نعلم مكان إخفائه بالتحديد، ووصلتنا أخبار بأنه في الاستخبارات العسكرية، ثم الأمن الخاص أو بيت منعزل "، ويضيف والده "تواصل معي الخاطفون عبر الواتس أب ويساوموني لإخراج عشرين أسيرا معتقلا عند الحوثي، علما أني لا علاقه لي بالحوثي، وأنا أوقفت عن العمل منذ سبع سنوات، وأبلغنا الجهات الأمنية بالحادث، ولكن للأسف التحرك بطيء.

- وفاة " محمد جمال أحمد شهاب " 31 عاماً في سجون اللواء الخامس محافظة لحج التابع للمجلس الانتقالي المدعوم من دولة الإمارات، بعد اعتقاله تعسفياً على يد جنود يتبعون لقوات الحزام الأمني من محله الذي يقوم فيه بتصليح المكيفات والثلاجات يوم الثلاثاء الموافق 15 أغسطس 2023 ، ليتم إخبار عائلته بعد يومين بأنه جثته موجودة في مستشفى ابن خلدون ، ووفقًا لشهادة أخ المغدور "شهاب" لفريق "سام"، الذي قال " لقد تم اختطاف أخي يوم الثلاثاء الماضي أثناء تواجده في محله الخاص والذي يقوم فيه بصيانة المكيفات والثلاجات، حيث حضرت سيارة عسكرية عليها جنود يتبعون اللواء الخامس في لحج التابع للمجلس الانتقالي وقاموا باقتياده إلى جهة مجهولة دون سبب ودون أن نعرف تفاصيل الحادثة" وأضاف " بعد يومين أبلغونا بأن جثة أخي في إحدى المستشفيات المحلية".

- في يونيو 2023 احتجزت قوات تابعة للمجلس الانتقالي المواطن " محمد حسن عبده مهدي قائد" أثناء مروره من إحدى النقاط الأمنية وهو في طريق عودته إلى قريته بمحافظة، وأخفته قسرا ومارست ضده تعذيبا وحشيا قبل الإفراج عنه مما أدى إلى وفاته فور خروجه نتيجة التعذيب في سجون قوات المجلس الانتقالي الجنوبي في محافظة أبين، جنوبي البلاد.

- اعتقلت الشرطة العسكرية بمأرب كلاً من "مانع سليمان" 36 عاما ، بتاريخ 18 يونيو/ حزيران 2022، وحافظ مطير بتاريخ 11 يوليو / 2013، علي خلفيات حرية التعبير ، والتعبير عن آرائهم في مواقع التواصل الاجتماعي، في المقابل قال مكتب العلاقات العامة والتوجيه المعنوي بشرطة مأرب في بيان على "فيسبوك" إن إيقاف حافظ مطير جاء بناءً على ذمة قضايا منظورة لدى النيابة العسكرية، كونه ضابطًا في القوات المسلحة اليمنية .، عرض " مانع " و " مطير" علي محكمة الجنايات ، وفي 17 سبتمبر/أيلول، أجّلت محكمة الجنايات في مأرب جلسة محاكمة الناشطين إلى جلسة 1 أكتوبر / تشرين الأول، وبحسب قرار الاتهام الذي حصلت المنظمة على نسخة منه اتهمت النيابة العامة العسكرية الناشطين "مانع" و "مطير" " بأنهما

أذاعا علنًا عبر صفحتهما على موقع فيسبوك آراءًا تتضمن تحقير الدين الإسلامي وشعائره ونشرا أفكارًا يترتب عليه التشكيك بالدين الإسلامي ومعتقداته". و "أن المتهمين أذاعا علنًا أخبارًا و إشاعات كاذبة ومغرضة عبر صفحاتهم على فيسبوك اتهما فيها أجهزة الدولة بارتكاب جرائم منظمة وبأنها مارست معهم التعذيب والإرهاب الأمر الذي ألحق الضرر بالاستعدادات الحربية اللازمة للدفاع عن البلاد والعمليات الحربية وإضعاف الروح المعنوية للشعب" . افرج عن مطير ومانع بتاريخ ....."

- وفقًا لمنظمة العفو الدولية، لا يزال الصحفيان محمد الصلاحي ومحمد الجنيد محتجزَيْن من جانب سلطات الأمر الواقع الحوثية في مدينة الحُديدة باليمن، بالرغم من انقضاء مدة الحكم بالنسبة لأولهما، في 20 يونيو/حزيران 2023، وبالنسبة للثاني في 13 يوليو/تموز 2023. وتعرَّض الصحفيان، منذ اعتقالهما في عام 2018، لسلسلة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاختفاء القسري، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، من قبيل الضرب المبرِّح، وكذلك الحرمان من الاتصال بمحاميهما.

- لا زالت الناشطة اليمنية سميرة الحوري وابنها "أحمد الحليلي" مخفيين قسرا منذ أبريل 2022، في المعتقلات السعودية. كانت الحوري إحدى الناجيات من سجون جماعة الحوثي، حيث تعرضت للاعتقال التعسفي والتعذيب لدى الجماعة، قبل الإفراج عنها بتاريخ 2020، ونشطت على القنوات الفضائية ووسائل التواصل الاجتماعي لكشف الانتهاكات التي تتعرض لها النساء اليمنيات في سجون جماعة الحوثي، حيث أصبحت صوتا مهما لمناصرة الضحايا من النساء اليمنيات. إن استمرار صمت السلطات عن مكان وجودهما وتجاهل مناشدة ذويهم يؤشر على مخالفة صريحة للقواعد والأعراف القانونية التي نص عليها القانون الدولي لا سيما إخفاء الأشخاص بشكل قسري دون معرفة ذويهم عن أماكن تواجدهم.

حرية الإعلام والصحافة

رصدت نقابة الصحفيين 82 حالة انتهاك منذ مطلع العام 2023م حتى 31 ديسمبر طالت صحفيين ومصورين ووسائل إعلام ومقار إعلامية وممتلكات صحفيين.

وتنوعت الانتهاكات بين حجز الحرية بـ 17 حالة بنسبة 20.7% من إجمالي الانتهاكات، و12 حالة محاكمات واستدعاءات للصحفيين بنسبة 14.6%، ثم التهديدات وحملات التحريض بـ12 حالة بنسبة 14.6% ، والمنع للصحفيين من ممارسة عملهم وإغلاق وسائل إعلام

بـ10 حالة بنسبة 12.2 %، يليها المعاملة القاسية للمعتقلين بـ 10 حالات بنسبة 12.2 %، ثم إيقاف مستحقات الصحفيين وفصلهم بـ 6حالات بنسبة 7.3٪ ، والاعتداء والاقتحام بـ 6 حالات بنسبة 7.3٪، يلي ذلك المصادرة والنهب لممتلكات الصحفيين ووسائل الإعلام بـ 5 حالات بنسبة 6.3%، ناهيك عن رفض تنفيذ أحكام القضاء بحالتين بنسبة 2.4 %، و حالتين آخرتين تمثلتا باختراق مواقع إلكترونية بنسبة 2.4%.

وارتكبت الحكومية الشرعية بكافة تشكيلاتها وهيئاتها 43 حالة انتهاك من إجمالي الانتهاكات بنسبة ,52٪ " منها 20 حالة ارتكبتها قوات تتبع المجلس الانتقالي الجنوبي"، فيما ارتكبت جماعة الحوثي 31 حالة انتهاك بنسبة 38٪ ، وارتكب مجهولون 5 حالات بنسبة 6٪ فيما ارتكبت وسائل إعلام 3 حالات بنسبة 4٪ من إجمالي الانتهاكات.

وكنماذج على الانتهاكات التي طالت الحريات الإعلامية في اليمن خلال العام 2023، ما يلي:

- تعرض مدير إذاعة صوت اليمن مجلي الصمدي لاعتداء شديد بالضرب، على وجهه وسائر جسده ، من قبل عصابة بينما كان عائدًا إلى منزله في منطقة الصافية بصنعاء ، وبحسب منشور للصحفي الصمدي على صفحته على تويتر، فإن عصابة مكونة من خمسة أشخاص اعتدت عليه بالضرب بالقرب من منزله الكائن بحي الصافية، أثناء عودته، لافتًا إلى أن العصابة توعدته بالمزيد إن لم يكف عن الكتابة. أظهرت الصور التي نشرها الصحفي الصمدي، آثار صادمة لكدمات واضحة الاحمرار على وجهه، وفمه.

- أصدرت المحكمة الابتدائية بمحافظة مأرب (شمالي شرق اليمن) أمرًا بالإحضار القهري لثلاثة من الصحفيين العاملين في موقعي "المصدر أونلاين وشبكة مأرب برس" للتحقيق معهم حيال التهم الموجهة إليهم والمتعلقة بقضايا نشر، والصحفيين هم رئيس تحرير موقع "المصدر أونلاين" علي الفقيه، ورئيس تحرير صحيفة "مأرب برس ، المتوقفة عن الصدور منذ اجتياح الحوثيين للعاصمة صنعاء محمد الصالحي، ورئيس تحرير موقع "مأرب برس" أحمد عايض للتحقيق معهم فيما وجه إليهم من تهم متعلقة بقضايا نشر تناولت توظيف النائب العام السابق ورئيس مجلس القضاء الحالي "علي الأعوش" لأقاربه في السلطة القضائية.

- في 5 يونيو / حزيران، اعتقلت أجهزة الأمن التابعة للحوثيين الصحفي فهد الأرحبي بعد أن تلقى عدة مكالمات واستدعاءات من قبل جهاز الأمن والمخابرات في محافظة عمران، ثم تم وضعه في السجن مباشرة لكشفه معلومات عن سياسي كبير سيطر على قطعة أرض كبيرة مملوكة لعمال مصنع أسمنت مملوك للدولة. وقال أنتوني بيلانجي، الأمين العام للاتحاد الدولي للصحفيين: "أصبح وضع الصحفيين وحرية الصحافة في اليمن أكثر قلقًا يومًا بعد يوم ، والمحاولات المتواصلة لإسكات التقارير النقدية أمر شائن. ويُظهر الاعتقال والسجن التعسفي للزميل فهد الأرحبي مرة أخرى منظومة الترهيب الذي تستهدف الصحفيين في البلاد. إننا ندعو إلى إطلاق سراحه فوراً ، وكذلك جميع المعتقلين الآخرين حالياً من قبل السلطات المختلفة في اليمن".

- في فبراير 2023، اقتحمت قوات مسلحة تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي مقر نقابة الصحفيين اليمنيين في عدن، لتعلن فيه عن تأسيس هيئة جديدة تحت مسمى "نقابة الصحفيين والإعلاميين الجنوبيين". وقع الهجوم عندما حلت قوات مسلحة تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي بمقر نقابة الصحفيين اليمنيين في عدن واستولت على المبنى بالقوة، وأخلت الأشخاص والحراس الليليين الذين كانوا موجودين فيه، ليحل محلهم موظفون جدد موالون للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات العربية المتحدة، والذي يتمتع بسلطة كبيرة في الحكومة الرسمية المعترف بها دولياً والتي تتخذ من عدم مقراً لها.

وفي هذا الصدد، قال جوناثان داغر، مدير مكتب الشرق الأوسط في مراسلون بلا حدود، "إن الاستيلاء على مقر نقابة الصحفيين اليمنيين تحت تهديد

السلاح يمثل اعتداءً خطيراً على سلامة هذه المؤسسة المعنية بالدفاع عن حقوق الصحفيين، كما يخلق مناخاً ترهيبياً في أوساط الفاعلين الإعلاميين. لا مكان للأسلحة في نقابة الصحفيين. ومن هذا المنطلق، ندعو المجلس الانتقالي الجنوبي لإخلاء مقر نقابة الصحفيين اليمنيين فوراً وعدم الاعتداء على أي هيئة تدافع عن الصحفيين أو عن حرية التعبير".

- في 28 مايو، كان الصحفيان المستقلان كينتان مولر وسيلفان ميركادييه في شقتهما بجزيرة سقطرى اليمنية، التي تقع عند مدخل خليج عدن، فإذا بالشرطة تعتقلهما وتفتش منزلهما دون أي مذكرة قضائية، حيث صادرت معداتهما وجوازي سفرهما. وبعد اصطحابهما إلى مركز للشرطة قصد الاستجواب، وُضع الصحفيان قيد الإقامة الجبرية لمدة أسبوع، ثم أُجبرا على مغادرة البلاد في 4 يونيو/حزيران.بحسب مراسلون بلا حدود، استجوب كينتان مولر من قبل مدير الشرطة المحلية، والمشرف العام على الشرطة الوطنية، وعدد من ضباط المخابرات، الذين كانت بحوزتهم نسخ مترجمة إلى العربية من مقالات نُشرت له قبل عامين، وهو الموضوع الذي تمحورت حوله جل الأسئلة، حيث اتُّهم بالعمل لصالح "بلد ثالث" يُعد خصماً سياسياً لدولة الإمارات العربية المتحدة، في إشارة إلى النفوذ القطري. أما سيلفان ميركادييه، فقد طاله الاعتقال التعسفي لمجرد أنه كان بصحبة كينتان مولر.

المدافعون عن حقوق الانسان

تعرض المدافعون عن حقوق الإنسان في اليمن للعديد من الانتهاكات، كالاعتقال التعسفي والتعذيب والإخفاء القسري، خاصة النساء والمهمشين، إضافة إلى تعقيدات متعلقة بالتصاريح القانونية لعمل المنظمات التي يعمل فيها المدافعون أو الفعاليات الحقوقية المناصرة لحقوق الانسان او التوعية، حيث تشترط الجهات المسيطرة في تعز وعدن وصنعاء الحصول على إذن كتابي منها قبل تنفيذ النشاط، ما خلق بيئة غير ملائمة للعمل الحقوقي، إضافة إلى أن القوانين اليمنية للأسف الشديد تفتقر إلى الحماية الكافية للمدافعين عن حقوق الإنسان.

يشكل المدافعون عن حقوق الإنسان في اليمن الفئة الأكثر تعرضًا للانتهاكات في البلاد. حيث يتعرضون للمضايقات والاعتقال والاختفاء القسري والتعذيب والقتل، وذلك بسبب عملهم في الدفاع عن حقوق الإنسان، وخاصة حقوق الفئات المهمشة، مثل النساء والأطفال والأقليات.

- شملت الانتهاكات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان في اليمن عدد من الأنماط ،وهي علي سبيل المثال لا الحصر ، أولها المضايقات والتهديدات حيث يتعرض المدافعون للمضايقات والتهديدات من قبل السلطات الحكومية والمليشيات المسلحة، وذلك بهدف ثنيهم عن عملهم الحقوقي. الاعتقال والاختفاء القسري حيث يتم اعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان، وغالبًا ما يتم اختفاؤهم قسريًا، وذلك بهدف ترهيبهم وإسكاتهم ، وثالثها التعذيب والقتل حيث يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان للتعذيب والقتل، وذلك بهدف قمع عملهم الحقوقي.

- ترجع أسباب الانتهاكات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان في اليمن إلى عدة عوامل، الظروف السياسية والأمنية التي أدت الي تفاقم الانتهاكات الحقوقية ضد جميع الأفراد، بما في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان ، يليها الموقف الرسمي من العمل الحقوقي حيث لا تزال اطراف الصراع تنظر إلى العمل الحقوقي على أنه تهديد لأمنها، وبالتالي تسعى إلى قمعه ، ضعف عدم البيئة القانونية الملائمة للعمل الحقوقي ، لا تزال العديد من القوانين اليمنية تفتقر إلى الحماية الكافية للمدافعين عن حقوق الإنسان، مما يجعلهم أكثر عرضة للانتهاكات.

- وفي تقرير العام 2023 للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فقد واجه أكثر من 220 فردًا و25 منظمة في 40 دولة حول العالم من ضمنها اليمن، تهديدات وأعمال انتقامية من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية بسبب تعاونها مع الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، وأشار التقرير إلى أن المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني يخضعون للمراقبة بشكل متزايد، ولا يزالون يواجهون الإجراءات القانونية، وحظر السفر والتهديدات، ويحكم عليهم بالسجن بتهمة التعاون مع الأمم المتحدة وآليات الأمم المتحدة الإنسانية.

- وقالت الأمينة العامة المساعدة لحقوق الإنسان، إيلز براندز كيهريس، في العرض الذي قدمته: "إن السياق العالمي لتقلص الحيز المدني يجعل من الصعب بشكل متزايد توثيق حالات الأعمال الانتقامية والإبلاغ عنها والاستجابة لها بشكل صحيح، مما يعني أن العدد من المرجح أن يكون أعلى بكثير". اليوم أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف ، ومن بين الاتجاهات المتزايدة التي أشار إليها التقرير الزيادة في عدد الأشخاص الذين يختارون عدم التعاون مع الأمم المتحدة بسبب مخاوف على سلامتهم، أو يفعلون ذلك فقط إذا ظلوا مجهولين.

- ولعل من أبرز الانتهاكات خلال العام 2023 ما تعرض له الناشط "هشام الحكيمي" الموظف في منظمة رعاية الأطفال Save the Children، إذ توفي في 16 أكتوبر 2023 ، داخل سجن الأمن الوطني التابع لجماعة الحوثي بالعاصمة صنعاء بعد اختطاف استمر لمدة 50 يومًا، وبحسب بيان المنظمة فقد اعتقل "الحكيمي" في التاسع من شهر سبتمبر/أيلول خارج أوقات عمله في المنظمة، وعلى الرغم من المحاولات المتكررة من قبل عائلته والممثلين القانونيين وفريق منظمة رعاية الأطفال، لم يتمكن أحد من رؤيته أو التحدث معه طوال فترة احتجازه بأكملها، ولم يتم توجيه أي اتهامات أو إجراءات قانونية من قبل السلطات أو تقديم أسباب لاحتجازه في صنعاء. وفي ظل هذه الظروف، بحسب بيان المنظمة.

العنف القائم على النوع الاجتماعي المرتبط بالنزاع

تُعتبر اليمن واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، وتتميز بتهديدات حماية كبيرة. العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV) هو قضية رئيسية على مستوى البلاد، واحتلت اليمن دائمًا المرتبة الأخيرة أو قبل الأخيرة في فهرس منتدى الاقتصاد العالمي لفجوة التمييز بين الجنسين العالمي. في عام 2017، تم تصنيف اليمن كأسوأ مكان

في العالم ليكون فيه المرأة من المهم أن نلاحظ أن العنف القائم على النوع الاجتماعي هو قضية حقوق إنسان وقضية صحة عامة. وعلى الرغم من ذلك، في أكتوبر 2023، استمرت مجالات المسؤولية المتعلقة بـ GBV في اليمن غير ممولة بشكل كاف، وتم تمويل فقط ٪31 من خطة استجابة اليمن الإنسانية بأكملها ليس فقط أن العنف القائم على النوع الاجتماعي ليس له الأولوية مقارنة ببعض أشكال المساعدة الإنسانية الأخرى، بل العديد من المستجيبين أيضًا غير مهتمين بتنفيذ تدخلات GBV بسبب المخاطر والصعوبات المرتبطة.

إن استمرار الصراع الحالي لمدة تقارب عقد من الزمان، مما يزيد من التفاقم في عدم المساواة بين الجنسين القائمة، ويؤثر على الوصول إلى الأنشطة الاقتصادية والخدمات الأساسية، ويساهم وفقًا للتقارير في زيادة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي. ويتفق الجميع على أن عدم الاستقرار وانهيار النظام القانوني ونظم الحماية والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي غير كافية، والمفاهيم غير المتكافئة للنوع الاجتماعي، واستخدام الأطراف القتالية للعنف القائم على النوع الاجتماعي لتعزيز السيطرة والحفاظ عليها، كلها تزيد من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي. وهذا ليس فريدًا لليمن؛ فارتباط زيادة مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي بالصراع موثق توثيقًا جيدًا.

العنف القائم على النوع الاجتماعي في اليمن ليس جديدًا. تستند الأنظمة الاجتماعية والقانونية في اليمن على عدم المساواة الجنسانية العميقة، كما يظهر ذلك من خلال متطلب الـ "محرم" (الوصي الذكري). وهذا، بالاشتراك مع الصراع، وأشار موقع ACAPS - نوفمبر 2023 أن جميع النساء والفتيات في اليمن عرضة لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي. نظرًا لأشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي المتعددة - الجسدية واللفظية والنفسية والجنسية والاقتصادية - يمكن أن يتجسد بطرق مختلفة، بما في ذلك القتل، وما يسمى بـ "جرائم الشرف"، والاغتصاب، والزواج القسري (بما في ذلك الزواج المبكر)، ورفض حقوق الإرث بناءً على النوع الاجتماعي، وقيود الحركة، وتقليل فرص الوصول إلى التعليم بناءً على النوع الاجتماعي.

تعرض الأزمة الإنسانية وانهيار سيادة القانون في اليمن النساء والفتيات لمخاطر متزايدة من العنف الجنسي المرتبط بالصراع... حيث يظل العنف الجنسي مسجلًا بشكل كبير جدًا بسبب المفاهيم الاجتماعية الضارة المتجذرة والوصمة والخوف من الانتقام. وبحسب موقع الأمم المتحدة - يوليو/ تموز 2023 فقد واصلت الأمم المتحدة توثيق أنماط العنف الجنسي في أماكن الاحتجاز، بما في ذلك حالة امرأة تعرضت للعنف الجنسي أثناء احتجازها لأكثر من عام في سجن تحت سيطرة الحوثيين.

العنف القائم على النوع الاجتماعي المرتبط بالنزاع

في فبراير من عام 2023 أصدرت منظمة سام للحقوق والحريات ، بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة تجنيد الأطفال ، بعنوان " مازالوا بالجبهة" ، يتضمن مسار التجنيد للأطفال في اليمن ، الأساليب التي تتبع في سبيل ذلك ، تعتقد سام ان عام 2023 شهد أيضا كبقية السنوات السابقة انتهاكات واسعة لحقوق الطفل المتعلقة بالنزاع ، ارتكبت من قبل أطراف النزاع ، والأخطر في هذه الانتهاكات انها تركزت على الأطفال الصغار ما دون العاشرة ، بل والخامسة ، من خلال المناهج التعليمية ، والأنشطة الصيفية ، والاحتفالات الدينية العامة ، حيث لوحظ استخدام الأطفال بما فيهم ما دون الخامسة ، في حمل الشعارات ، وترديد الهتافات ، وغيرها من الممارسات التي تساهم تأثير ايدلوجية طويل الأمد يؤدي إلى انقسام المجتمع على أسس طائفية ومذهبية. ففي المهرجات الخاصة بالمولد النبوي و الصرخة. وغيرها من المناسبات لاحظت المنظمة صور للعديد من الأطفال وهم يحتشدون في مثل هذه المهرجانات وقد صبغت وجوههم باللون الأخضر ورافعين الشعارات الحوثية و يرددون هتافات خاصة بالجماعة كما رصد المنظمة استمرار الانتهاكات المتعلقة بتجنيد الأطفال واستخدامهم في اعمال قتالية ، حيث استغلت جماعة الحوثي الهدنه الغير معلنه للحرب ، من رفع وتيرتها في الدعاية والتمجيد للأفعال القتالية ، من خلال المعسكرات الصيفية التي تتضمن برامج تعبوية وقتالية ، وقد أفادت تصريحات أدلت بها جماعة الحوثي عن استهداف ما يقارب مليون طفل دون سن الثامن عشر إلى المخيمات الصيفية ، التي تشرف عليها وزارة التربية الخاضعة لجماعة الحوثي التي يديها شقيق زعيم الجماعة " يحي الحوثي" ، وبحسب تقرير فريق الخبراء أقيمت المخيمات وفق ثلاث طرق الأول مخيمات صيفية مفتوحة للفتيان والفتيات الذين تتراوح أعمارهم بين 6 إلى 12 سنة، والثاني مخيمات صيفية نموذجية للفتيان والفتيات الذين تتراوح أعمارهم بين 6 إلى 12 سنة والثالث مخيمات صيفية سكنية مغلقة حيث يقضي الفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين 13 الي 17 سنه ما بين 30 الي 45 يوما دون العودة إلى ديارهم ، ولا يسمح لغير المعلمين بالوصول إلى المراكز ، التي يجري فيها التدريب العسكري.

وفقًا لـ هيومن رايتس ووتش، فقد عانى أطفال اليمن تسع سنوات من الألم والمعاناة بسبب الحرب، ولا يمكن لأي طرف في الصراع أن ينكر مسؤوليته عن هذه المعاناة، فالتحالف بقيادة السعودية والإمارات، وجماعة أنصار الله (الحوثيين)، والحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، والمجلس الانتقالي الجنوبي، والقوات المشتركة المدعومة من الإمارات، وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب جميعهم ارتكبوا انتهاكات بحق الأطفال اليمنيين.

في العام 2023، استمر الجناة في اليمن في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان ضد الأطفال، خاصة الفئات الأكثر

ضعفًا وتهميشًا، بما في ذلك الهجمات الأرضية العشوائية، والهجمات بطائرات بدون طيار، والقنص، واستخدام الألغام الأرضية، والعنف الجنسي، وتجنيد واستخدام الأطفال كجنود، وحرمانهم من المساعدات الإنسانية، كما تسبب الصراع في احتياج 11 مليون طفل إلى مساعدات إنسانية.

أكدت الأبحاث التي أجراها أعضاء منظمة رصد لحقوق الإنسان والتحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان 250 حالة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد الأطفال تم توثيقها خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر 2023.، وشملت الانتهاكات تجنيد الأطفال (85 حالة) والقتل والتشويه (75 حالة) والهجمات على المدارس والمستشفيات (45 حالة) والخطف (24 حالة) والعنف الجنسي (14 حالة) ومنع وصول المساعدات الإنسانية (7 حالات). وشمل الضحايا نازحين داخليًا ومهمشين (مجموعة عرقية مهمشة في اليمن). وكانت الغالبية العظمى من الضحايا (79٪) من الفتيان. ارتكب الحوثيون معظم هذه الانتهاكات بنسبة (84٪)، بينما ارتكبت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا, والمجلس الانتقالي الجنوبي14٪ ، وارتكب منها 2٪ مسؤولون مجهولون .

وطبقً لـ هيومن رايتس ووتش، فإن مستقبل أطفال اليمن مسروق نتيجة الهجمات على البنية التحتية والتعليم حيث يواجه أطفال اليمن تهديدًا خطيرًا على مستقبلهم بسبب الهجمات المستمرة على البنية التحتية التعليمية، حيث لا يتمكن أكثر من مليوني طفل يمني من الذهاب إلى المدارس، وتم تدمير أو إعادة استخدام حوالي 3000 مدرسة لأغراض عسكرية. إذ أفاد الصليب الأحمر بأن خمس المدارس مغلقة. بالإضافة إلى ذلك، استخدم أنصار الله الحوثيون المدارس والمساجد والمعسكرات الصيفية لتجنيد الأطفال للانضمام إلى صفوفهم.

لقد استمرت انتهاكات حقوق الأطفال في اليمن في ظل عدم وجود آلية محاسبة دولية يمكنها ردع أطراف الصراع عن الانتهاكات. ولهذا تتطلع منظمات المجتمع المدني اليمنية بفارغ الصبر إلى اتفاق سلام، وتأمل أن تشارك جميع الأطراف، بما في ذلك الحكومة اليمنية، وتفي بمسؤولياتها التاريخية لحماية الأطفال وما تبقى من وطنهم. ومع ذلك، حتى تكون المفاوضات الجارية فعالة في إحلال سلام دائم في اليمن، يجب أن تكون هذه المحادثات شاملة للمجتمع المدني، ويجب أن تتضمن أيضاً العدالة الانتقالية والمحاسبة كأحد الركائز الأساسية.

حقوق المرأة

حقوق المرأة هي حقوق الإنسان التي تحمي النساء والفتيات من جميع أشكال التمييز والقمع. وهي تشمل الحق في المساواة، والحق في العيش بدون عنف، والحق في المشاركة في المجتمع.، المساواة هي أساس حقوق الإنسان. وتنص المادة 2 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن جميع البشر يولدون أحرارًا

ومتساوين في الكرامة والحقوق. ولا يجوز التمييز على أساس الجنس أو أي أساس آخر ، ويحظر القانون الدولي العنف القائم على أساس الجنس سواء العنف الجسدي والجنسي ، والعنف الاجتماعي الذي تفرزه البنية الاجتماعية والثقافة المجتمعية ، وهو يشمل العنف القائم على أساس الجنس، والعنف ضد الأقليات، ،يتخذ في بعض صورة شكلًا من أشكال التمييز. ويساهم في حرمان النساء والفتيات من حقوقهن الأساسية. ويتعين على الدول الأطراف في هذه الاتفاقيات أن تضع قوانين وتدابير لضمان احترام حقوق المرأة.

بحسب بيان ميثاق من أجل العدالة فإن ما يقارب من 4.1 مليون امرأة و4.3 مليون فتاة محتاجة من دون دعم، وتُظهر بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنه في عام 2020، فقدت 350.000 امرأة إمكانية الوصول إلى خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي بعد إغلاق 12 مكانًا آمنًا للنساء والفتيات بسبب نقص التمويل.

وفقا لدراسة قامت بها منظمة كير العالمية فقد وصلت نسبة النساء اللاتي تعرضن للتعنيف منذ بداية النزاع إلى ما يقارب 63% ، وأن هناك أكثر من 60 ألف امرأة يمنية عرضة لخطر العنف الجسدي والنفسي، وغيرها من أشكال العنف والتعنيف، جراء تعرض الأدوار التقليدية داخل الأسرة للتغيير، وبالتالي أصبحت آليات الحماية للنساء غير قادرة على تحسين تلك الأوضاع وحمايتهن من العنف.

- من جانب آخر، أشارت منظمة منظمة العفو الدولية إلى استمرار الحكومة المعترف بها دوليًا وسلطات الأمر الواقع الحوثية في احتجاز النساء اللواتي أكملن مدة عقوبتهن في السجن، ولكنهن ما زلن محتجزات تعسفًا لأنه لا يوجد محرم (ولي أمر ذكر) ليُفرج عنهن إلى عهدته. وذكرت المنظمة أن سلطات السجون في جميع أنحاء اليمن تحتجز النساء اللواتي أنهين عقوبتهن في السجن إذا لم يكن هناك محرم ليرافقهن عند الإفراج عنهن، أو يُفرج عنهن ويرسلن إلى عهدة ملاجئ النساء حصرًا، إذا رفضت عائلاتهن استقبالهن.

وقالت غراتسيا كاريتشا، نائبة مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة العفو الدولية: "من غير المقبول أن تستمر السلطات في اليمن في النظر إلى النساء ومعاملتهن على أنهن ناقصات، ولا يملكن أي قدرة على التصرّف باستقلالية، ويحتجزن إلى أن يرافقهن أولياء أمرهن الذكور في حياتهن اليومية. ويجب أن تتطور التقاليد العرفية، كما تتطور المجتمعات، لتكفل احترام حقوق الإنسان وكرامته".

وتعترف اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) صراحة بأنَّ المعايير الاجتماعية والثقافية الضارة هي مصدر العديد من انتهاكات حقوق المرأة. وتُلزم الدول باتخاذ التدابير المناسبة للقضاء على هذه المعايير ومنع التمييز على أساس النوع الاجتماعي والتمييز المتعدد الجوانب والعنف القائم على النوع الاجتماعي وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة.

وختمت غراتسيا كاريتشا حديثها بالقول: "إنَّ وصاية الرجل هي أداة للسيطرة الاجتماعية على حياة النساء وحرياتهن ويجب عدم إضفاء الشرعية عليها من خلال مثل هذه الممارسات. على السلطات العمل على القضاء على التمييز ضد النساء من خلال إنهاء وصاية الرجل في القانون والممارسة، حتى عندما يتطلب ذلك تحدي الأعراف الاجتماعية القائمة. ويجب عليها فتح ملاجئ للنساء المعرضات للخطر، ولكن عليها أيضًا ضمان عدم إجبار أي امرأة على الإقامة فيها دون موافقتها".

- بتاريخ 5 ديسمبر 2023، أصدرت محكمة تابعة لجماعة الحوثي حكما ضد الناشطة الاجتماعية فاطمة العرولي قضي بإعدامها، بتهمة التخابر مع دولة الإمارات ، وبحسب منظمة سام وكانت الناشطة العرولي التي تعيش في دولة الامارات مع اسرتها ، قد اعتقلت في أغسطس 2020 في منطقة الحوبان الواقعة في محافظة تعز،

أثناء عودتها من دولة الإمارات في زيارة لعائلتها ، وظلت مخفية لمدة ثمان أشهر ، في سجن الأمن السياسي في العاصمة صنعاء .

- في 20 سبتمبر أقدم عضو مجلس شورى تابع لجماعة الحوثي على اختطاف زوجة الصحفي "محمد القادري " 34 عاماً وطفله من أجل إجباره على العودة إلى إب بهدف الضغط عليه للعودة من العاصمة المؤقتة عدن إلى محافظة إب. وفي تعقيبها على حادثة الاختطاف أبرزت منظمة "سام" أن عملية اختطاف زوجة الصحفي "القادري " تأتي بالتوازي مع استمرار مليشيا الحوثي في محافظة إب وبقية مناطق سيطرتها المسلحة بعمليات القمع والتنكيل بحق الصحفيين والإعلاميين ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي، حيث تعرض الكثير منهم لعمليات اختطاف وتشريد وقتل وتنكيل وعمليات تعذيب وصولا لإصدار المليشيا أحكاما بالإعدام بحق عشرة من الصحفيين الذين خطفتهم وتم تحريرهم مؤخرا بصفقات بين الجيش ومليشيا جماعة الحوثي.

- اعتقلت قوات تابعة للأمن السياسي في تعز (جهاز حكومي أمني مختص بقضايا أمن الدولة) بتاريخ 16 يوليو 2023، كلا من افتخار لطف قائد 35 عاما، وياقوت لطف قائد 33 عاما من منزل أحد أقاربهما في حارة طلحة المضبوعة السفلى، بعد قدومهما لزيارة أقربائهما وهم من مدينة الأمل في سوق الجملة الواقعة في منطقة الحوبان شمال مدينة تعز الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي دون مبرر قانوني ، واقتادتهما إلى مقر الأمن السياسي، ومنع عنهما الزيارة، ودون معرفة الأسباب الحقيقية للاحتجاز. من عم الضحيتين لمنظمة سام فقد قال " لقد تمت عملية الاعتقال دون مبرر قانوني مشيرًا إلى أن إحدى الفتاتين تعاني من مرض خطير جدا يتسبب بتآكل العظام". ووفقًا لعم الضحيتين " فقد تواصل معه بعض الأشخاص وأخبروه بأن تهمة إحدى الفتاتين التعاون مع جماعة الحوثي استنادًا لصورة مع صديقتها التي كانت تحمل سلاحا وقتها، مؤكدًا على أن الكثير من الأشخاص يحملون السلاح في اليمن وهو أمر دارج وأن تلك الادعاءات عارية عن الصحة.

الألغام الأرضية

- يحظر القانون الدولي استخدام الألغام الأرضية في المناطق المأهولة بالسكان لما تسببه من إصابات خطيرة لا يمكن علاجها، يعد استخدامها انتهاكًا خطيرًا لحقوق الإنسان، ففي اليمن للأسف الشديد استخدمت جماعة الحوثي الألغام الأرضية علي نطاق واسع منذ 2014، و ما زال تأثيرها مستمرا حتي اليوم، وقد ألحقت أضرارا كبيرة وجسيمة بممتلكات الناس ومصالحهم، في المنازل والحدائق والأراضي الزراعية، المياه

والمرافق الحيوية ، كما قتلت أو شوهت المدنيين، وأعاقت حياتهم، وعرقلت وصول المساعدات الإنسانية، ومنعت عودتهم بأمان إلى منازلهم

- وفق إحصائيات جمعها موقع "يمن فيوتشر"، من بيانات التقارير الدورية لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (UNMHA)، فإن ما مجموعه 161 ضحية بين المدنيين سقطوا بين قتيل وجريح في حوادث انفجارات الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، خلال الفترة بين يناير وديسمبر 2023.

- وتبين الإحصائيات أن 71 مدنياً، بينهم أطفال ونساء، لقوا حتفهم في حوادث انفجارات الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب في الحديدة خلال العام الماضي، وبنسبة 44% من إجمالي الضحايا، فيما تعرض 90 آخرين وبنسبة 56% لإصابات متفاوتة الخطورة.

- وسجل عدد الضحايا المدنيين خلال العام 2023 انخفاضاً بنسبة 80% مقارنة بالعام السابق له (2022) الذي سقط فيه ما مجموعه 289 ضحية مدنية (92 قتيل و197 جريح)، لكنهم يمثّلون زيادة بنسبة 31% عن العام 2021 الذي أوقعت فيه الألغام 111 ضحية مدنية.

- وتشير الإحصائيات إلى أن نسبة الأطفال والنساء المتضررين من الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب كانت أكثر من 40% من إجمالي الضحايا المدنيين، حيث أن ما نسبته 37% من الضحايا في عام 2023 هم من الأطفال، و6% من النساء، فيما مثّل الرجال 57%.

- وسجل عدد الضحايا المدنيين اتجاهاً تنازلياً منذ مطلع العام 2023، ففي حين سجل شهر يناير سقوط 23 ضحية مدنية، انخفض في فبراير إلى 21 ضحية، ثم في مارس إلى 17 ضحية، واستمر بالانخفاض في أبريل مسجلاً 13 ضحية، ومايو (10) ويونيو (8)، ويوليو (9)، إلا أنه عاد للارتفاع في أغسطس بوقوع 20 ضحية، لينخفض في سبتمبر إلى 15 ضحية، ثم في أكتوبر 8 ضحايا، وارتفع مجدداً في نوفمبر إلى 10 ضحايا، لكنه سجل في ديسمبر أقل عدد شهري من الضحايا خلال العام الماضي بـ7 مدنيين.

- وتعد الحديدة واحدة من أشد المحافظات اليمنية تلوثاً بالألغام ومخلفات الحرب، حيث ترصد التقارير الأممية سقوط ما مجموعه 561 مدني بين قتيل وجريح خلال الفترة بين أعوام 2021 و2023.

- وبحسب سام، فإن ارتفاع أعداد الضحايا يعزى إلى قيام جماعة الحوثي زرع الألغام في المناطق القريبة من السكان والطرق العامة والمزارع وأماكن الرعي دون خرائط، ما يجعل من الصعوبة بمكان معرفة نقاط تواجد تلك الألغام وهو ما ساهم برفع نسبة الإصابة بصورة ملحوظة خاصة في محافظتي تعز والحديده. حيث حرصت جماعة الحوثي على وقوع أكبر عدد من المدنيين من خلال زراعة الألغام في مناطق كبيرة وعشوائية. إذ أكدت التقارير المتخصصة وفي طليعتها تقارير فريق خبراء الأمم المتحدة بشأن اليمن على انفراد الحوثيين بزراعة الألغام، استنادًا للوقائع والأحداث شبه اليومية.

- تؤكد "سام" على أن استخدام أو حيازة الألغام أمرًا محظور بموجب العهود والمواثيق الدولية ذات العلاقة مثل معاهدة أوتاوا لحظر الأنعام واتفاقية الأمم المتحدة بشأن الأسلحة التقليدية و نظام روما الأساسي الذي اعتبر الألغام التي تستهدف المدنيين الذين لا يشاركون في العمليات العسكرية بممارسة قد ترقى إلى جرائم حرب تستوجب المساءلة إلى جانب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اللذان جرما أي مساس بالسلامة الجسدية أو الحق في الحياة. وتشدد المنظمة على أن زراعة الألغام جريمة لا إنسانية تستوجب المساءلة الجنائية ضد مرتكبيها ويجب تضمينها ضمن أي عدالة انتقالية لضمان عدم إفلات مرتكبيها من العقاب.

- الوضع الإنساني

- "يفرض الحوثيون والحكومة اليمنية قيودًا وأنظمة غير ضرورية على المنظمات الإنسانية ومشاريع المساعدات، مما يؤدي إلى تأخيرات طويلة. وثقت هيومن رايتس ووتش العديد من حالات التدخل في المساعدات وعرقلتها من قبل قوات الحوثيين، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التأخير الطويل في الموافقة على مشاريع المساعدات، وعرقلة تقييمات المساعدات لتحديد احتياجات الناس، ومحاولات السيطرة على مراقبة المساعدات وقوائم المستفيدين لتحويل المساعدات إلى تلك الجهات. الموالية للسلطات، والعنف ضد موظفي الإغاثة وممتلكاتهم. أعاقت الحكومة اليمنية المساعدات التي تشتد الحاجة إليها من خلال فرض متطلبات بيروقراطية معقدة على وكالات الإغاثة، مما أثر على قدرة ملايين المدنيين على الوصول إليها.

- إلى ذلك، تعرض المدنيون في مدينة تعز لأضرار جسيمة بسبب عرقلة الحوثيين للمساعدات. ويواجه السكان أزمة إنسانية حادة منذ عام 2015 عندما أغلق الحوثيون جميع الطرق الرئيسية المؤدية إلى المدينة وخارجها. ذكرت "اللجنة الدولية للصليب الأحمر" في مارس/آذار 2022 أن "شدة الاحتياجات من الغذاء والماء حادة بشكل خطير في تعز". وقد أدى إغلاق الطرق إلى تقييد تدفق السلع الأساسية بشدة، بما في ذلك الأدوية والغذاء، وكذلك وصول المساعدات الإنسانية إلى المدينة. وفي عام 2022، رفض الحوثيون اقتراحاً من مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة بإعادة فتح الطرق. ومنذ ذلك الوقت، لم يتم إحراز تقدم يذكر في إعادة فتح الطرق والسماح بدخول المزيد من المساعدات الإنسانية إلى المدينة.

المساءلة الجنائية والإفلات من العقاب

- يبدو أن السياسية المتسارعة للوصول إلى حل سياسي ، يضمن وقف شامل لإطلاق النار، ووقف العمليات العسكرية، يدفع الأطراف الراعية إلى تجنب الحديث عن المساءلة الجنائية في الوقت الحالي، خشية أن يتسبب ذلك في تعنت الأطراف السياسية ورفضها الدخول في مفاوضات سياسية، مما يلقي بظلال مظلمة على مستقبل العدالة والنزاهة في البلاد، في المقابل يبدو أن المجتمع المدني يدفع في اتجاه مخالف لذلك ، اتجاه المسارعة في مسألة الإفلات من العقاب، وإدماجها في أي حل سياسي قادم، من خلال العمل على تشكيل تكتلات حقوقية أعلنت عن وجودها، وقد عبرت بصورة واضحة وجلية عن مطالبها بضرورة إدماج ملف المساءلة في أي حل سياسي، حيث تعد هذه المسألة ظاهرة تسببت في انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان،

- تسببت الحرب في خلق حالة من الاضطراب المستمر في عمل مؤسسات إنفاذ القانون ، وخلق حالة استقطاب حاد ، جعل كل طرف من الأطراف السياسية يحرص على الاستئثار بتعيين القضاة التنفيذيين في المؤسسات القضائية، سواء المحكمة العليا أو محاكم الاستئناف او النيابات العامة ، واستخدام القضاء كأداة من أدوات الصراع، حيث أصبح من الصعب تحقيق العدالة وتطبيق قوانين حقوق الإنسان في اليمن. يتعرض العديد من الأفراد إلى انتهاكات متكررة دون محاسبة، مما يفتح الباب أمام الإفلات من العقوبة ويزيد من حالات اللاعدالة.

- تعيش اليمن فترة حرجة تتطلب تكاتف المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية للتصدي لهذه التحديات والعمل على إحقاق العدالة. يتطلب الوضع الراهن إجراءات فورية لتحقيق تحسين في نظام العدالة وتوفير الحماية للضحايا، وضمان أن يكون الإفلات من العقاب خارج نطاق المسموح به وسيطرة القانون.

- إن مواجهة مشكلة الإفلات من العقاب في اليمن تعد تحديًا ملحًّا يتطلب تدخل دولي وجهود مشتركة لتعزيز حقوق الإنسان وتحقيق العدالة.

- في السياق، ذكرت هيومن رايتس ووتش أنه لم تكن هناك أي مساءلة تقريبًا عن الانتهاكات التي ارتكبتها أطراف النزاع، فمنذ أن صوّت مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بفارق ضئيل على إنهاء ولاية فريق الخبراء البارزين المعني باليمن في أكتوبر/تشرين الأول 2021، لم تكن هناك آلية دولية مستقلة لمراقبة حالة حقوق الإنسان في اليمن وإرساء الأساس للمساءلة عن الانتهاكات.

- وتشير منظمة العفو الدولية إلى أنه وعلى الرغم من الترحيب بإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان (NCIVHR)، إلا أن المرسوم الرئاسي القاضي بإنشاء اللجنة لا يزال ينتهك مبادئ الاستقلالية والنزاهة، حيث يتوجب على اللجنة أن تقدم تقارير للمجلس الرئاسي، الذي يعين أعضائه أيضًا. حتى أغسطس 2022، أحالت المفوضية أكثر من 5000 قضية إلى مكتب المدعي العام دون تحقيق أي تقدم في محاكمة هذه القضايا. وتشير تقارير المفوضية أيضًا إلى التعاون المحدود من جميع الأطراف المتصارعة، بما في ذلك الحكومة المعترف بها دوليًا في اليمن، وقد صدر في 25 أغسطس 2023، المرسوم الجمهوري رقم 16 الذي يمدد ولاية المفوضية الوطنية المستقلة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان.

- بنفس الوقت عملت العديد من المنظمات على تشكيل عدد ممن التكتلات الحقوقية، بهدف تفعيل مبدأ المساءلة الجنائية ، ومكافحة الإفلات من العقاب ، وأهم هذه التكتلات هي –

- إعلان اليمن للعدالة والمصالحة، والذي وقعه أكثر من 30 منظمة حقوقية، علي هامش مؤتمر لاهاي الذي نظمة مركز صنعاء للدراسات مع الخارجية الهولندية، واعلن عنه رسمياً من قبل مركز صنعاء وعدد من المنظمات الحقوقية بتاريخ ، ويؤكد التكتل علي مطالبنا المشتركة للنهوض بالعدالة والمصالحة في اليمن. لقد حددنا هذه المطالب بكونها عناصر أساسية في تحقيق سلام عادل وشامل ومستدام في اليمن.

- تكتل أعلن عنه مركز القاهرة لحقوق الإنسان مع عدد سبع منظمات اليمنية، وذكر أن الهدف الأول للتكتل من خلال البيان الصادر عنهم بتاريخ 17 يناير 2024، يتمثل في سد الفجوة المتمثلة في غياب آلية دولية لتوثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في اليمن، وذلك من خلال توسيع مساحة الاعتماد على مجموعات التوثيق المحلية.

- تكتل ميثاق من أجل العدالة تكتل حقوقي لم يتم الإعلان عنه بصورة رسمية ، ويمارس أنشطة جماعية ، يتكون من عدد من المنظمات الحقوقية اليمنية التي تعمل في مجالات متعددة في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الانسان ، والمناصرة للضحايا المتضررين من هذه الإنتهاكات ، يهدف الي تحقيق مبدأ المسألة الجنائية لمرتكبي انتهاكات حقوق الانسان في اليمن ، ومكافحة الإفلات من العقاب .

-الاستيلاء على الممتلكات

- - لعل أبرز واقعة على انتهاك الحق في الملكية خلال العام 2023 ما أقدمت عليه جماعة الحوثي من اعتداء على شركة "برودجي سيستم Prodigy Systems" في العاصمة صنعاء، بتاريخ 11 يناير/كانون الثاني 2023، حيث قامت بإغلاق الشركة التي تعمل كوسيط بين منظمات الإغاثة الدولية والمجتمع المحلي، حيث قامت مجموعة من عناصرها باقتحام وإغلاق واختطاف مديرها "عدنان الحرازي" وعدد من موظفيها، ونهب كافة الكمبيوترات والسيرفرات التي تضم معلومات عن النازحين والمتضررين من الحرب في مختلف المحافظات.

- ووفقًا لإفادة أحد موظفي الشركة لفريق "سام" فقد قال "ما جرى بحق مدير الشركة (عدنان الحرازي) وموظفيه ظلم وتعسف، مشيرًا إلى أن الشركة متوقفة بشكل تام، وأن المنظمات التي بيننا وبينهم عقود عمل تم فسخها بسبب توقف العمل وعدم مقدرتنا على الالتزام بعقودنا". وأضاف "منذ اللحظة الأولى للاقتحام توقف العمل بشكل تام وتم تجميد جميع حسابات الشركة التي يعمل فيها نحو 1200 موظف بين باحثين وخبراء وسائقين وغيرهم، حيث لا يزال مدير الشركة محتجزًا لدى جهاز الأمن والمخابرات التابع لجماعة الحوثي".

- تؤكد منظمة سام على أن ما حصل مع شركة "برودجي" ومديرها "عدنان الحرازي" إرهاب خطير ينتهك الحقوق القانونية الواردة في القوانين اليمنية والدولية، حيث جرّم دستور الجمهورية اليمنية والقوانين النافذة من نصوص مواد قانونية الاعتقال خارج القانون ومنه ما نصت عليه المادة (48) من الدستور بقولها: "تكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم ويحدد القانون الحالات التي تقيد فيها حرية المواطن، ولا يجوز تقييد حرية أحد إلا بحكم من محكمة مختصة". كما أن قانون الإجراءات الجزائية ذهب في المادة (7/1) منه إلى أن "الاعتقالات غير مسموح بها إلا فيما يرتبط بالأفعال المعاقب عليها القانون ويجب أن تستند إلى القانون". وهذا الأمر تم تأكيده مرة أخرى في المادة (11) من ذات القانون التي أكدت على أن "الحرية مكفولة ولا يجوز اتهام مواطن بارتكاب جريمة ولا تقييد حريته إلا بأمر السلطات المختصة وفق ما جاء في هذا القانون".

- كما تؤكد "سام" على أن هناك مجموعة كبيرة من الاتفاقيات الدولية كفلت الحرية الشخصية وحظر أي ممارسة من شأنها المساس بحرية الأفراد أو تقييدها، حيث أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الحق في المادة (5) منه على أنه " لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة. كما ذهبت المادة (10) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إلى أن: "يعامل جميع المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية تحترم الكرامة الأصيلة في الشخص الإنساني".

ثالثاً: الاقتصاد اليمني

2023

مقدمة

تواصلت أزمة اليمن الاقتصادية والإنسانية في ظل الصراع المسلح الدائر منذ ما يقارب عقد من الزمن. وقد أدى الصراع إلى تدمير البنى التحتية وانهيار الخدمات الأساسية في أنحاء البلاد. كما زاد التضخم والفقر، بينما تراجع الإنتاج الزراعي والصناعي. واشتدت حدة الأزمة الإنسانية وأصبح معظم سكان البلاد يعتمدون بشكل رئيسي على تحويلات المغتربين و المساعدات الانسانية.

يسلط هذا التقرير الضوء على تزايد تدهور الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في اليمن بفعل الحرب والصراع. كما يبين تأثير ممارسات الحوثيين غير القانونية في جمع الضرائب والجمارك على تفاقم الأزمة وإحداث أضرار كبيرة بالمواطنين والاقتصاد. وتتمثل الحاجة الملحة في وضع حد للنزاع وإيجاد حل عسكري وسياسي يساعد في إنهاض الاقتصاد وتخفيف الأزمة الإنسانية.

الأوضاع الاقتصادية تزداد تدهورا

تعمقت الأزمة الاقتصادية في اليمن بشكل كبير في عام 2023. مع دخول الحرب الأهلية عامها العاشر، لا يزال أكثر من 80٪ من سكان اليمن يعتمدون على تحويلات المغتربين والمساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة. وقد انهارت الخدمات الأساسية تقريبا في مناطق واسعة.

ولا يزال التضخم مرتفعا بشدة عند أكثر من 90٪، مدفوعا باستمرار انخفاض قيمة الريال اليمني. ارتفع الفقر والبطالة إلى مستويات غير مسبوقة مع تقديرات بأن أكثر من 75٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر. ويشكل الإنتاج الزراعي والصناعي جزءا ضئيلا من مستويات ما قبل الحرب بسبب نقص الموارد والعمالة الماهرة وقابلية العمليات للاستمرار.

ممارسات الحوثيين الضريبية أسوأ من أي وقت مضى

تحتفظ ميليشيا الحوثي بسيطرة قوية على شمال اليمن بما في ذلك صنعاء وصعدت من ممارستها للضرائب التعسفية وغير القانونية على التجارة والنشاط الاقتصادي خلال العام الماضي. وتشير التقارير إلى أن رجال الميليشيات يطالبون الآن بما يزيد عن 80٪-50 من قيمة العديد من السلع التجارية في الجمارك والضرائب.

يواجه التجار والتجار مطالب مستحيلة، ومصادرة روتينية للبضائع، والتهديد بالعنف إذا رفضوا دفع تعريفات باهظة غير رسمية. وقد أدى ذلك إلى خنق معظم النشاط التجاري في مناطق الحوثيين خارج التهريب والأسواق السوداء. أسعار السلع الأساسية أعلى مرتين إلى ثلاث مرات مما هي عليه في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والبلدان الأخرى بسبب الممارسات الضريبية للحوثيين.

الأثر الإنساني والاقتصادي المدمر

وكنتيجة مباشرة لتفاقم ممارسات الحوثيين في مجال الإيرادات، يعتمد شمال اليمن الآن كليا على تحويلات المغتربين والمساعدات المستوردة للبقاء على قيد الحياة مع عدم وجود اقتصاد فعال للقطاع الخاص. وقد تصاعد انعدام الأمن الغذائي إلى مستويات كارثية لم يسبق لها مثيل حتى في وقت سابق من الصراع.

وقد تجاوزت معدلات سوء التغذية بين الأطفال 80٪ في بعض المناطق مع ورود تقارير عن تفشي الأمراض التي تم القضاء عليها سابقا. وتفر أعداد كبيرة من المشردين داخليا واللاجئين بحثا عن سبل العيش في مناطق أكثر أمنا، مما يزيد من الضغط على الموارد الشحيحة.

دفعت سياسات الحوثيين الاقتصادية المفترسة التي تهدف إلى الإكراه والتربح وجر اليمني إلى حافة المجاعة الصريحة والانهيار الاجتماعي والاقتصادي الكامل في المناطق الخاضعة لسيطرتهم. هناك حاجة إلى وساطة دولية عاجلة لإنهاء هذا الصراع وتخفيف معاناة ملايين المدنيين اليمنيين.

تأثير هجمات الحوثيين على الشحن البحري على البحر الأحمر على الاقتصاد اليمني

لقد دمر الاقتصاد اليمني بسبب أكثر من عشر سنوات من الحرب. ومع ذلك، فإن هجمات الحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر تزيد من تفاقم الأزمة داخل اليمن.

تعطل الشحن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات

يستورد اليمن أكثر من 90٪ من احتياجاته الأساسية من الغذاء والوقود عبر موانئ البحر الأحمر. وأدت الهجمات التي رفعت أقساط التأمين وتكاليف العبور إلى زيادة تكلفة الواردات. وهذا يغذي التضخم داخل اليمن، مما يجعل الإمدادات الشحيحة بالفعل أقل تكلفة.

كما أصبح العديد من الخطوط الملاحية و التجار الأجانب مترددين في شحن البضائع إلى الموانئ اليمنية بسبب المخاوف الأمنية، مما قلل من حجم الواردات من الإمدادات الحيوية مثل الغذاء والدواء. هذه الندرة تجعل الأسعار داخل اليمن أعلى بكثير مما هي عليه في الدول المجاورة.

تأثر الامن الغذائي بسبب هجمات الحوثي

وتعطل الهجمات حركة السفن وأحجام البضائع عبر موانئ الحديدة، مما يقلل كمية المواد التي يمكن استيرادها عبر ميناء الحديدة. وهذا يسبب ازمة في الامن الغذائي في اليمن. أدت هجمات الحوثيين على السفن التجارية في منطقة البحر الأحمر إلى تعطيل سلسلة الإمدادات الغذائية في اليمن بشدة وتسببت في حدوث أزمة كبيرة في الأمن الغذائي. حيث أدت الهجمات إلى ارتفاع أقساط التأمين وتكاليف الشحن إلى الموانئ اليمنية، مما جعل الواردات الغذائية أكثر تكلفة. كما قام العديد من التجار الأجانب بتخفيض أحجام البضائع بسبب المخاوف الأمنية في أعالي البحار. وقد أدى ذلك إلى انخفاض حاد في واردات السلع الغذائية إلى اليمن عبر ميناء الحديدة الرئيسي.

وأدى انخفاض الواردات الغذائية إلى ندرة في الأسواق المحلية في مناطق الحوثي بشكل خاص، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير. وتبلغ تكلفة المواد الغذائية في اليمن الآن 3-2 مرات أكثر مما هي عليه في البلدان المجاورة. وقد أدى هذا التضخم المفرط إلى جعل المواد الغذائية الأساسية بعيدة عن متناول معظم الأسر اليمنية التي تعاني من الفقر والبطالة وفقدان الدخل. الطوارئ الدكتاتورية

ونتيجة لانخفاض تدفقات الواردات وارتفاع الأسعار، وقع ملايين اليمنيين في براثن الجوع الشديد وسوء التغذية. ويحتاج الآن أكثر من 20 مليون شخص، أي ما يقرب من 75% من السكان، إلى مساعدات غذائية من أجل البقاء. لقد تزايدت حالات تفشي المجاعة والأمراض المرتبطة بالمجاعة.

الضرر الذي يلحق بالتعافي الاقتصادي الأوسع نطاقا

إن استمرار انعدام الأمن البحري يردع الاستثمار الأجنبي وتعافي القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية في اليمن بعد الحرب. وتأخرت إعادة بناء شبكات النقل التي تعتمد على الشحن في البحر الأحمر. وبالتالي فإن الهجمات تطيل أمد الأزمة الاقتصادية وحالة الطوارئ الإنسانية في اليمن.

وبالتالي، فإن استعادة الأمن والهدوء إلى ممرات العبور في البحر الأحمر من خلال حسم الامور عسكريا بالإضافة إلى الجهود الدبلوماسية أمر ضروري أيضا لإنعاش الاقتصاد اليمني المدمر والسماح باستيراد المساعدات والسلع التجارية إلى المحتاجين.

التحديات المحددة التي من المرجح أن تواجهها القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية في اليمن في التعافي بعد الحرب:القطاع الصناعي:

- أضرار جسيمة للبنية التحتية الصناعية مثل المصانع ومحطات الطاقة وما إلى ذلك. يتطلب استثمارات ضخمة لإعادة البناء.
- نقص العمال المهرة والمديرين بعد سنوات من تراجع القطاع.
- عدم الوصول إلى المواد الخام وقطع الغيار المستوردة بسبب ارتفاع التكاليف وتعطل سلاسل التوريد.
- إمدادات الكهرباء والوقود غير الموثوقة بعد تدهور البنية التحتية.

القطاع الزراعي:

- أضرار واسعة النطاق لحقت بالمزارع وشبكات الري والصوامع والمعدات من جراء القتال.
- نقص البذور والأسمدة والمبيدات عالية الجودة التي يجب استيرادها.
- تدهور جودة التربة والموارد المائية بعد سنوات من الإهمال. يتطلب إعادة التأهيل.
- عدم القدرة على الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية بسبب اضطرابات النقل.

قطاع الخدمات:

- انهيار النظام المصرفي والحصول على الائتمان لإحياء الأعمال.
- نقص العمالة الماهرة في المجالات التقنية مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما إلى ذلك بسبب هجرة / وفاة المهنيين.
- ضعف البنية التحتية المادية مثل الطرق والمطارات والموانئ البحرية يثبط الاستثمار والسياحة.
- المخاوف الأمنية تعيق تشغيل الفنادق والمطاعم ومنافذ البيع بالتجزئة خاصة في مناطق النزاع.
- يحتاج إلى تجديد قاعدة الأصول وثقافة ريادة الأعمال التي دمرها الصراع الذي طال أمده.

برنامج الأغذية العالمي يعلق مشاريع المساعدات في مناطق الحوثيين في اليمن

أعلن برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة في ديسمبر 2023، تعليق مشاريع المساعدات الغذائية في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون شمالي اليمن، بسبب عرقلة المساعدات وتحويلها من قبل الجماعة المسلحة. برنامج الأغذية العالمي هو أكبر منظمة إنسانية في العالم تركز على مكافحة الجوع والأمن الغذائي. لسنوات عديدة، كانت تقود الجهود المبذولة لمعالجة الأزمة الإنسانية الأليمة في اليمن. ومع ذلك، فإن تصرفات الحوثيين الأخيرة قوضت هذه العمليات بشدة.

نهب المساعدات

لقد كانت هناك حوادث متكررة حيث قام الحوثيون بالاستيلاء على شاحنات الغذاء وإمدادات المساعدات الموجهة إلى المجتمعات الضعيفة. وغالباً ما يتم تحويل المساعدات إلى مقاتليهم وأصحاب المصلحة. كما يفرض الحوثيون تأخيرات وقيودًا بيروقراطية واسعة النطاق على مراقبة برنامج الأغذية العالمي.

أزمة الوقود

كثيراً ما فرض الحوثيون حظراً على عمليات توصيل الوقود التي تشرف عليها الأمم المتحدة اللازمة لشاحنات الغذاء والمستشفيات، مما ترك الملايين دون الخدمات الأساسية. وخلص برنامج الأغذية العالمي إلى أن هذه كانت سياسة متعمدة تهدف إلى الإكراه على التنازلات الدولية.

الضرائب بالوكالة

يفرض الحوثيون بشكل روتيني "ضرائب" غير رسمية على المساعدات الغذائية في المناطق الخاضعة لسيطرتهم، ويستنزفون الإمدادات في هذه العملية. وهذا يقوض فعالية المساعدات ووصولها إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

وبعد سنوات من محاولة التفاوض مع الحوثيين لضمان وصول المساعدات بشكل مبدئي، قرر برنامج الأغذية العالمي أنه لم يعد بإمكانه تنفيذ البرامج بشكل مسؤول في البيئة المتدهورة الحالية. وسيؤثر هذا التعليق على ما يقدر بنحو 850,000 شخص في شمال اليمن الذين يعتمدون بشكل كبير على المساعدات الغذائية.

ويؤكد هذا القرار غير المسبوق الذي اتخذه برنامج الأغذية العالمي العواقب الإنسانية الوخيمة الناجمة عن عرقلة الحوثيين للمساعدات واستخدامهم لها كسلاح. ويدعو إلى اتخاذ خطوات عاجلة لاستعادة تقديم المساعدات المبدئية إلى جميع المجتمعات اليمنية المتضررة من النزاع.وفي جميع القطاعات، تعد استعادة الاستقرار وسيادة القانون والخدمات الحكومية ضرورية للتطبيع الاقتصادي بعد الحرب واجتذاب مشاركة القطاع الخاص.

خاتمة

يوضح هذا التقرير الآثار الاقتصادية والانسانية المدمرة للأزمة المستمرة في اليمن. فقد أدى النزاع المسلح وممارسات الحوثيين غير القانونية لجمع الضرائب إلى دمار البنى التحتية وانهيار القطاعات الاقتصادية الرئيسية. تفاقم التضخم والفقر بسبب انخفاض الواردات وارتفاع تكاليف المعيشة. كما تفاقمت الأزمة الإنسانية مع انتشار الجوع والأمراض بين المواطنين.

يخلص التقرير إلى ضرورة إيجاد حل عسكري وديبلوماسي طويل الأمد يسمح بإعادة إعمار ما دمرته الحرب. كما يجب وضع حد للانقلاب لضمان وقف الممارسات غير المشروعة لجمع الضرائب من قبل الحوثيين لتهيئة الظروف للتعافي الاقتصادي. وهذا ضروري لتلبية الاحتياجات الإنسانية الماسة للشعب اليمني.

رابعاً:
الوضع البيئي باليمن

- يواجه اليمن تحديات بيئية هائلة تتأثر بشكل كبير بالتغير المناخي. يُعَد اليمن من بين الدول الأكثر ضعفاً في التكيف مع التحولات المناخية، وذلك بسبب مجموعة من العوامل بما في ذلك الجفاف المتزايد وندرة المياه، وتدهور التربة، وزيادة التصحر. كما ان الأوضاع البيئية لكثير من المناطق في الجمهورية اليمنية ليست ذات حال جيدة فالبلد تعاني من تدور للموارد الطبيعية وكذا تلوث بيئي في مناطق انتاج النفط الى جانب التلوث في المناطق الأخرى الناتج عن أنشطة لا يتم فيها تطبيق المعايير البيئية في ظل عجز وضعف حكومي يترافق مع وجود فساد وفي ظل استمرار الحرب.

- تعتبر ندرة المياه والجفاف أحد أهم التحديات البيئية في اليمن. يعتمد اليمن بشكل كبير على المياه الجوفية و موارده المائية السطحية، ولكن نقص المياه والتغيرات في نمط هطول الأمطار تهدد استدامة الموارد المائية في البلاد. يعاني العديد من المزارعين والمجتمعات الريفية من ندرة المياه، مما يؤثر على الأمن الغذائي و التنمية الزراعية، وقد توقفت كثير من المشاريع الحكومية التي كانت تتعلق بإدارة الموارد المائية والتكيف على التغير المناخي بسبب الحرب وكان من أهمها مشروع الزراعة المطرية وكذا المشاريع التي كان ينفذها نحو الفرص الاقتصادية والمتعلقة بادراه الموارد المائية في مناطق انتاج البن.

- تتعرض اليمن أيضًا لزيادة التصحر وتدهور التربة، مما يؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي وانخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية. تؤثر العوامل المناخية مثل ارتفاع درجات الحرارة ونقص الأمطار على جودة التربة وقدرتها على دعم الزراعة. تزداد الأراضي المتدهورة والمتصحرة في اليمن، مما يؤدي إلى فقدان المراعي والغابات و المواقع الطبيعية الحساسة. الى جانب ما يتعلق بزيادة معدلات الاحتطاب للغطاء النباتي الذي هو أساسا غير ذو كثافة.

- يتعرض اليمن أيضاً لتأثيرات التغير المناخي المتزايدة، بما في ذلك زيادة تكرار الأحداث المناخية المتطرفة. تشهد البلاد زيادة في تكرار الفيضانات والأعاصير والعواصف الرملية، مما يتسبب في خسائر بشرية ومادية جسيمة. تتسبب هذه الأحداث المناخية المتطرفة في تدمير البنية التحتية، بما في ذلك الطرق والجسور و المدارس والمستشفيات، مما يزيد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. واخرها في العام 2023 كان إعصار تيج الذي ضرب محافظة المهرة وأجزاء من جزيرة سقطرى والاثار التي خلفها، ومن المهم الإشارة الى الفيضانات التي حدثت في محافظات مارب وعدن في 2021 ودمرت الكثير من مخيمات النازحين بمارب والأراضي الزراعية وأيضا اثرت على البنى التحتية بعدن وكذا أدت الى فقدان الأرواح البشرية، ناهيك ع،،ن الأعاصير التي ضربت سقطرى بين 2015 و 2018 وبلغت أربعة اعاصير وسببت الكثير من الدمار للبيئة الطبيعة النادرة بجزيرة سقطرى وبذات غابات دم الاخوين.

تُعَد الجهود الدولية والمحلية لمكافحة التغير المناخي في اليمن ضعيفة نظرًا للتحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تواجهها البلاد. ومع ذلك، لابد ان تعمل الحكومة اليمنية والمنظمات غير الحكومية والشركاء الدوليون على تعزيز الوعي بالتغير المناخي وتعزيز القدرات على التكيف مع التحولات المناخية في اليمن. ويجب ان تشمل هذه الجهود تعزيز الزراعة المستدامة وإدارة الموارد المائية بفعالية، وتعزيز الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، وتعزيز التنوع البيولوجي وحماية المناطق الطبيعية الحساسة ومن المهم تمكين الكفاءات الوطنية في القيام بهذه الاعمال وعدم استبعادهم كما يجري حاليا الى جانب ما يتعلق بالمنظمات المتخصصة في ذلك.

من المهم أن تتعاون المجتمعات المحلية والحكومة والمنظمات غير الحكومية والشركاء الدوليين في تنفيذ استراتيجيات متكاملة للتكيف مع التغير المناخي والحد من تأثيره. يجب تعزيز التعاون بين الأطراف المعنية وتعزيز القدرات وتبادل المعرفة والتكنولوجيا لتحقيق تنمية مستدامة في اليمن.

كما تعد صناعة النفط والغاز من المصادر الرئيسية للدخل في اليمن، حيث تمتلك البلاد احتياطيات هامة من النفط. ومع ذلك، فإن هذه الصناعة تشكل تحديات بيئية كبيرة وتعرض البيئة البحرية والسواحلية في اليمن لخطر التلوث النفطي.

تعود الحوادث النفطية إلى الناقلات النفطية المارة عبر المياه الإقليمية لليمن، والتي يمكن أن تتسبب في تسرب النفط والمواد الكيميائية الضارة في المحيط البحري. قد تنتج هذه التسربات عن حوادث غير متعمدة مثل تصادم الناقلات أو التسرب نتيجة لعمليات تفريغ أو تحميل النفط. يمكن أن تتسبب حوادث التلوث النفطي في تلوث الشواطئ والمياه الساحلية والأنهار والمداخل المائية، مما يؤثر على الحياة البحرية والنظام البيئي البحري. كما ان ما يحدث اليوم من معارك في البحر الأحمر قد يسبب الكثير من الاضرار على البيئة البحرية والتنوع الحيوي، ناهيك عن ما يتعلق بالباخرة صافر والباخرة البديلة لها والتي سلمت لمليشيا الحوثي في سبتمبر 2023 ومازلت مخاطرها البيئية قائمة.

واحدة من أكبر الحوادث النفطية في اليمن حدثت في عام 2015 عندما تعرضت خزانة النفط التابعة للمصفاة في مدينة عدن للقصف أثناء النزاع المسلح. تسرب النفط من الخزانة مما تسبب في تلوث الشواطئ والمياه المحيطة. وقد أدى هذا التلوث إلى تأثيرات سلبية على الحياة البحرية والبيئة الساحلية، وتأثرت المصايد السمكية وأنشطة السياحة البحرية. الى جانب عدة حوادث لغرق سفن نفط في سواحل عدن وتسرب النفط منها وهي تتبع شركة عبر البحار التابعة لاحمد العيسي في ظل عجز وضعف حكومي في ضبط مثل هذه الحوادث و محاسبة المتسببين فيها.

علاوة على ذلك، هناك ما يتعلق بالتلوث الناتج عن عمليات انتاج النفط في حقول النفط في شبوه وحضرموت ومارب وما سببه من اثار كارثية على السكان بهذه المحافظات سواء بانتشار امراض السرطان والفشل الكلوي او تأثر أراضيهم الزراعية وتلوث المياه الجوفية.

تعتبر عمليات التنظيف والمكافحة والتعافي من التلوث النفطي تحديًا كبيرًا في اليمن. ويتطلب إزالة التلوث واستعادة البيئة البحرية او البرية جهودًا كبيرة وتكاليف مالية عالية. ويجب ان تعمل الحكومة اليمنية والهيئات البيئية والمنظمات الدولية على تعزيز القدرات الوطنية للتعامل مع التلوث النفطي وتنفيذ الإجراءات الوقائية والتدابير الطارئة للحد من تأثيراته.

ومن المهم أيضاً تعزيز الوعي البيئي وتوعية الجمهور بأهمية حماية البيئة البحرية والسواحلية والجزر والحفاظ على الموارد البحرية والبيئة البرية والأراضي الزراعي وصحة السكان في اليمن. يجب على الشركات النفطية اتخاذ التدابير اللازمة للحد من حوادث التسرب النفطي او دفن المخلفات الخطرة او الانبعاثات من حقول النفط و تطبيق معايير السلامة والبيئة في عملياتها. كما ينبغي تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة التلوث النفطي وتقاسم الخبرات والتكنولوجيا للتصدي لهذه التحديات البيئية.

وفي الختام، يواجه اليمن تحديات بيئية كبيرة وتأثيرات متزايدة للتغير المناخي. من أجل الحفاظ على البيئة و تحقيق التنمية المستدامة، يجب على الجميع العمل معاً لتعزيز الوعي وتنفيذ إجراءات فعالة للتكيف مع التغير المناخي والحد من آثاره في اليمن، كما يجب أن تكون الحكومة والمؤسسات ذات الصلة في اليمن على استعداد للتصدي لحوادث التلوث النفطي والعمل على تطوير السياسات والإجراءات الفعالة للوقاية من التلوث والتعامل معه عند حدوثه. إن حماية البيئة بشقيها البرية او البحرية والسواحلية في اليمن أمر حاسم للحفاظ على التنوع البيولوجي والاستدامة البيئية في المنطقة

سام
للحقوق والحريات

خامساً : سام خلال

2023

كان عام 2023 مليئا بالإنجازات و الإخفاقات، واجهنا الكثير من التحديات العملية واللوجستية ، لكن حققنا الكثير في مسيرة عمل المنظمة ، وهو إنجاز يعود بالفضل إلى الفريق الذي عمل في الميدان ، وواجه التحديات ، و تجاوز العوائق بإصرار ، في هذا الباب نسرد أهم الأرقام المنجزة ، المنجزة خلال 2023 ، حيث أنجزت المنظمة 120 نشاطاً حقوقياً ، اتسم بالتنوع ، وركز بدرجة كبيرة علي التأهيل والتأثير ، نحن فخورون بالعمل الذي قمنا به في عام 2023، ونلتزم بمواصلة العمل من أجل حقوق الإنسان في اليمن ، أهم الإنجازات المهمة التي حققناها في عام 2023 في منظمة سام تتمثل في ما يلي :-

البيانات الفردية (اليمن)

- عملنا خلال العام 2023 علي اصدار 72 بياناً، تناول مجموعة من القضايا الحقوقية الواسعة، شملت
- الدعوة إلى العمل على إنهاء الإفلات من العقاب على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية
- ودعم حقوق الإنسان للأشخاص في حالات الطوارئ الإنسانية
- تعزيز حماية حقوق النساء ورفع القيود المفروضة علي تحركاتها، ووقف الانتهاكات التي تتعرض لها وتعزيز المساواة في الوظيفة العامة،
- حماية حقوق الأطفال، مكافحة تجنيد الأطفال
- كشف انتهاكات الاعتقالات التعسفية والتعذيب والإخفاء القسري.
- مناهضة المحاكمات التعسفية المخلة بمبادئ الحق في المحاكمة العادلة
- الدعوة إلى وقف مصادرة الأموال والممتلكات الخاصة بالخصوم السياسيين من قبل جماعة الحوثي .

البيانات المشتركة

عملت سام خلال العام 2023 مع عدد من المنظمات الحقوقية الشريكة، وعملت سوياً على إصدار العديد من البيانات المشتركة بلغت تضمن العديد من القضايا الحقوقية المشتركة

التقارير النوعية

خلال العام 2023 تتناول المنظمة العديد القضايا المؤثر على حقوق الإنسان بشكل مباشر أو غير مباشر، وهي قضايا معقدة لا يمكن قياسها بسهولة بالأرقام. وتشمل هذه القضايا، على سبيل المثال، القيود ضد النساء، خطاب الكراهية ، تجنيد الأطفال ، والآثار النفسية للأطفال بسبب الحرب ، وهي قضايا اولياناها اهتمام خاص لأنها مرتبطة بحياة الناس، وأهم هذه التقارير :-

عام المراوحة

إحاطتها السنوية التي تحمل عنوان " عام المراوحة" ، تضمنت أهم الأحداث والانتهاكات التي وقعت خلال عام 2022 ، حيث وثقت المنظمة ما يزيد عن 4000 واقعة انتهاك لحقوق الإنسان في اليمن شملت انتهاك حق الحياة والاعتداء على حق السلامة الجسدية والاعتقالات التعسفية والتعذيب إلى جانب التضييق على الحريات السياسية والصحفية والحريات الشخصية والمدنية من 1 يناير/ كانون الثاني حتى أواخر ديسمبر/ كانون الأول 2022. وتهدف الإحاطة إلى تقديم صورة شاملة للمتابع للشأن اليمن عن اهم الاحداث الحقوقية خلال العام .

دون عدالة

يأتي التقرير دون عدالة ضمن أنشطة الحملة الدولية التي أطلقتها المنظمة بعنوان "دون عدالة" وهي حملة موجهة للفت انتباه المجتمع الدولي لقضايا المحتجزين على خلفية التعبير عن الرأي، والمعتقلين تعسفيا ، ويتناول التقرير انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالحق في المحاكمة العادلة، والتي أقامتها أطراف الصراع في اليمن بمستويات متعددة أبرزها حركة أنصار الله، بالإضافة إلى ظروف احتجازهم القاسية في السجون، وقد غطى الفترة من يناير 2017 وحتى ديسمبر 2022، وهي فترة تعتقد المنظمة أنها شهدت أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان فيما يتعلق بإهدار الحق في المحاكمة العادلة.

مازالوا بالجبهة

تقرير صادر بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة تجنيد الأطفال ،يسلط الضوء على استغلال الأطفال كجنود في الصراع الدائر في اليمن منذ ثمان سنوات، مستغلين عدداً من الظروف والعوامل التي ساهمت في وقوع كثير من الأطفال وأسرهم ضحايا هذا الاستغلال.

قيود تمييزية

تقرير بمناسبة اليوم الدولي للمرأة ، بسلط الضوء على الانتهاكات والقيود التي تستهدف المرأة اليمنية، خلال فترة الحرب الدائرة منذ سبتمبر/أيلول 2014، مع تركيز أساسي على سلوك جماعة الحوثي في تقييد حرية و حركة المرأة اليمنية، إضافة إلى فرض الكثير من القيود على حريتها الشخصية والعامة، وقد أدى استغلال هذه الجماعة للوضع الأمني الذي تمر به اليمن، وسيطرتها على المشهد العام لفرض أجندتها العقائدية الخاصة و ثقافتها التقليدية على المرأة والمجتمع، إلى تقييد حرية المرأة بشكل ملفت وغير مقبول حرمها الكثير من حقوقها التي كانت تتمتع بها كإنسان وعضو فاعل وناشط في المجتمع بصورة تخالف الاتفاقيات الدولية و الدستور والقانون اليمني الذي يحترم كرامة الإنسان اليمني ويضمن حريته في التعبير والتجمع والتنقل.

كهف ال عمار

تقرير يسلط الضوء حول مقبرة جماعية تضم رفات 17 جثة لأشخاص يعتقد أن جماعة الحوثي اختطفتهم قبل أكثر من 13 عاما، في كهف "آل عمار" في محافظة عمران، تضمن تفاصيل الاعتقال ، والأموال المنهوبة ، إضافة إلى شهادة أقارب الضحايا

إنهم خطر

تقريرًا جديدا سلط الضوء على خطاب التحريض والكراهية الصادر عن أطراف الصراع في اليمن، مبرزًا تأثير حدة تلك الخطابات على تصاعد حالة العنف داخل البلاد مع تطور أشكال خطاب الكراهية وتوسعه ليطال مجالات الحياة المختلفة.

ظاهرة انتحال الهوية الرقمية في اليمن

تقرير صادر عن مشروع الحقوق الرقمية مع منظمة انترنيوز، ، صادر في فبراير 2023 ، يناقش ظاهرة انتحال الهوية الرقمية في اليمن، وما يكتنفها من مخاطر وتبعات تلقي بظلالها على الأفراد والمجتمع ككل ، مؤكداً إن انتحال الهوية الرقمية يعد ظاهرة متنامية في اليمن، خاصة مع الاستخدام المتزايد لمنصات التواصل الاجتماعي ، وما رافق ذلك من ظهور أشكال مختلفة من الانتحال، عبر إنشاء حسابات وهمية لأغراض مسيئة.

تطبيق كاشف الأرقام اليمنية

تقرير صادر ضمن مشروع الحقوق الرقمية مع منظمة انترنيوز ، صادر في مارس 2023 ، يناقش التقرير تطبيق كاشف الأرقام اليمنية، وما يشكله من مخاطر على المستخدمين، حيث اكتسب التطبيق اكتسب شعبية هائلة في الآونة الأخيرة، حيث يستخدمه أكثر من 5 مليون شخص، دون إدراك للمخاطر والمخاوف الجدية التي يثيرها، بشأن خصوصية المستخدمين وأمن بياناتهم، ولفت إلى أن استمرار الترويج للتطبيق، يستدعي تقييم ممارسات الخصوصية الخاصة به وزيادة الوعي بين المستخدمين حول المخاطر المرتبطة باستخدامه.

قيود المنصات الاجتماعية على حرية التعبير في الفضاء الرقمي اليمني

تقرير صادر عن مشروع الحقوق الرقمية مع منظمة انترنيوز ، صادر في مارس 2023 ، يناقش القيود التي تفرضها منصات التواصل الاجتماعي على حرية التعبير، مؤكدا إن شركات التواصل الاجتماعي تفرض قيودًا على النشر و التفاعل، والتي أدت إلى إغلاق الحسابات والحظر في بعض الأحيان، دون ارتكاب أي مخالفة للسياسات التي تضعها المنصات، في كثير من الحالات.

الأمن الرقمي في اليمن.. الواقع والمهددات

تقرير صادر عن مشروع الحقوق الرقمية مع منظمة انترنيوز، ، صادر في يناير 2023 ، يناقش واقع الأمن الرقمي في اليمن، ويستعرض جملة من المهددات السيبرانية التي تواجهها الكيانات والأفراد في البلاد، مبينا الإجراءات المثلى للنهوض بالأمن الرقمي ، يؤكد التقرير أن اليمن تعد واحدة من أسوأ البلدان في مؤشر الأمن السيبراني العالمي، حيث احتلت المرتبة الـ 22 عربيا، والـ 182 عالميا (من أصل 182 دولة) في مؤشر الأمن السيبراني العالمي للعام 2020، بعد أن كانت في المرتبة 21 عربيا، و172 عام 2018، لافتا إلى أن اليمن حققت 6 مؤشرات فقط من أصل 77 مؤشر، التي يعتمد عليها التصنيف فى تقييم القدرات السيبرانية للبلدان.

الدراسات الحقوقية

وتهدف الدراسات الحقوقية إلى تقديم معلومات دقيقة وحديثة حول قضية معينة من قضايا حقوق الإنسان، أو مرتبطة بها، وساهمت بصورة مباشرة او غير مباشرة في التأثير على الأفراد والمجتمعات. كما تهدف إلى إثارة الوعي بهذه القضايا وتعزيز الجهود الرامية إلى حماية حقوق الإنسان.

خلال عام 2023 أصدرت المنظمة دراسة حقوقية واحدة ، بعنوان " طفولة معذبة" ، وهي عبارة عن دراسة ميدانية لسام حول تأثير النزاع المسلح على الصحة النفسية للأطفال اليمنيين، تهدف الي إلى الوقوف على حجم المشكلة وطبيعة الأضرار وإبراز آثارها وتقديم المقترحات والحلول التي تسهم في التخفيف من هذه الآثار التي قد يترتب عليها أضرارًا كبيرة وطويلة المدى على الأطفال، حيث ساهم الصراع بشكل مباشر علي الأطفال ، و جعلهم يواجهون تحديات كبيرة وآثار نفسية خطيرة، وهو أمر بدهي كون الأطفال هم الأكثر عرضة للانفعالات النفسية والاضطرابات العاطفية الناتجة عن الصراع كالقصف، والهدم، والأصوات المرتفعة، ومشاهد القتل والدماء.

التدريب والتطوير

عملت سام خلال عام 2023 مع الشركاء " ميثاق من أجل العدالة" على تطوير كفأت الفريق العامل في الميدان، وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتجويد العمل الحقوقي والإداري، واهم الدورات هي: -

الرعاية المستنيرة للصدمات في رصد وتوثيق حقوق الإنسان

التي تهـدف إلى تزويـد المشـاركين بالمهـارات والأدوات الـلازمة لرصد وتسجيل انتهاكات حقوق الإنسان بطريقة آمنة وفعالة، مع مراعاة الآثار النفسية للصدمات على الضحايا والشهود.

رسم خرائط أصحاب المصلحة في المناصرة

التي هدفت إلى مساعدة المناصرين في مجال حقوق الإنسـان على فهم وإدارة العلاقات مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة الذين قد يؤثرون أو يتأثرون بحملاتهم ، وكيفية بناء خططهم وصياغة أهدافهم.

استراتيجية وممارسة الدعوة

تهدف الي هو تزويد المشاركين بالمهارات والمعارف اللازمة لممارسة الدعوة الفعالة في مجال حقوق الإنسان

المشتريات

مكافحة الفساد ومنع الاحتيال تهدف هذه الدورة هو تزويد المشاركين بالمعرفة والمهارات اللازمة لتحديد ومنع الفسـاد والاحتيـال في عمليات الشـراء. يشمل ذلـك فهم المخاطر المرتبطة بالفسـاد والاحتيـال، وكيفية وضـع أنظمة وإجراءات للوقاية منها، وكيفية الكشف عن الحوادث ومعالجتها.

الاستعراض الدوري الشامل (UPR)

ويهدف هــذا التدريب إلي هــو تحسين قـدرة المنظمة، والعاملين فيها على إعـداد التقرير الاستعـراض الـدوري الشامل ، والتعرف على أهدافه ، مضامينه ، و على تنفيذ توصياته بما يعزز حقوق الإنسان في اليمن

تحليل البيانات لتوثيق حقوق الإنسان

يهدف هذا التدريب على مساعدة العاملين في المنظمة على تطوير مهاراتهم في جمع وتحليل البيانات بطريقة منهجية وموضوعية، يمكن أن يساعدهم هــذا في إنتاج بيانات دقيقة وموثوقة يمكن استخدامها لتعزيز حقوق الإنسان.

أدوات التحقيق مفتوحة المصدر

يهدف التدريب على أدوات التحقيق مفتوحة المصدر إلى اكساب العاملين في المنظمة المهارات اللازمة لجمع وتحليل المعلومات عبر الإنترنت، والتحقق من صحتها ، وكشف المعلومات المضللة ، والتقصي المنهجي حول الانتهاكات، مما يمكن أن يساعد في تحقيق العدالة وحماية حقوق الإنسان.

الأمن الرقمي للمدافعين عن حقوق الإنسان

يهدف التدريب إلى مساعدة المدافعين عن حقوق الإنسان من العاملين في المنظمة على حماية أنفسهم من هذه التهديدات، من خلال منحهم فهم أساسي لأمن الإنترنت فهم مخاطر الأمن السيبراني وكيفية التعرف عليها، وتزويدهم بمهارات الأمن الرقمي الأساسية، إضافة إلى خطط استجابة للطوارئ إذا تعرضوا لهجوم إلكتروني.

مقدمة عن سلسلة الحراسة ومبادئ الإثبات

تهدف هذه الدورة الي اكساب العاملين حقوق الانسان معارف حلو أهمية الدليل ومهارات بناءة ، وحمايته، كيفية قبول الأدلة في المحكمة ،وتحديد ما إذا كانت الأدلة مناسبة وذات صلة وذات مصداقية.

البلاغات لآليات الأمم المتحدة

- في إطار جهودها لحماية حقوق الانسان في اليمن، والعمل علي اشراك الاليات الأممية المختلفة للتدخل لأجل حماية حقوق الانسان ، بموجب الصلاحيات الممنوحة لها ، تلعب البلاغات المقدمة إلى آليات الأمم المتحدة دورًا مهمًا في جمع المعلومات عن الانتهاكات وضمان محاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات وعلي فقد عملت المنظمة بالشراكة مع المجلس العربي وبصورة منفردة علي تقديم البلاغات التالية ك:-
  - بلاغ مشترك مع المجلس العربي عن تجنيد الأطفال في اليمن بتاريخ
  - بلاغ مشترك مع المجلس العربي بشأن عادل الشجاع إلى عدد من هيئات حقوق الإنسان الدولية بتاريخ
  - ساهمت سام مع فريق منظمات " دون عدالة " بإعداد الاستعراض الدوري الشامل المقدم للأمم المتحدة بتاريخ 10 أكتوبر 2013

فعاليات وندوات

تلعب النـــدوات الفعاليات الحقوقية دوراً مهماً فـي تعزيز الوعـي بحقـوق الإنسان وتعزيـز الجهـود الرامية إلـــى حمايتها، لذا حرصت سام خلال العام 2023 على تنفيذ العديد من الندوات والفعاليات سواء أونلاين أو من خـلال المشاركة المباشرة، حيث ساهمت المنظمة في المشاركة والتنفيذ لـ :-

- مؤتمر مستقبل اليمن الذي انعقد في واشنطن.. لا سلام بدون مساءلة الولايات المتحدة الامريكية – واشنطن بتاريخ 1 ابريل 2023 .
- فعالية حول دعم العدالة والمصالحة في اليمن – جنيف بتاريخ 7 سبتمبر 2023.
- ندوة الأمن الرقمي – عبر الزوم بتاريخ 20 يناير 2023.
- الحسابات الزائفة على منصات التواصل الاجتماعي – عبر الزوم بتاريخ 3 مارس 2023.
- ندوة لاستعراض تقرير " دون عدالة " بتاريخ 16 مارس 2023.
- مؤتمر السلام في اليمن في جامعة جورج تاون في العاصمة واشنطن في يناير 2023

مشاريع سام الحقوقية

- نفذت سام خلال عام 2023 ، مشروع واحـد خـاص بالمحاكمات غير العادلة فـي اليمن ، وأصدرت تقريراً حقوقياً بعنوان " دون عدالة" ، بالشراكة مع منظمة دي تي إنستيتوت ، ونفذ حملة منصرة ، تضمنت ندوة ، وفلاشات حقوقية ، فيديو تعريفي بمعاناة أهالي الضحايا .

- استكملت مشروع رصد وتوثيق الانتهاكـات الرقمية، بالتعاون مـع انترنيوز ، المشـروع استمر 12 شهر من بداية عام 2022، عمل المشروع على إصدار 8 دراسات عن الوضع الحقوقي في اليمن، وتنفيذ 8 ندوات ، إضافة إلى تغطية ورصد أخبار انتهاكات الرقمية خلال فترة المشروع.

- بدأت المنظمة في أغسطس 2032 ، بتنفيذ مشروع يرصد ويوثق، قضايا التعذيب، انتهاكات مبـدأ المحاكمات العادلة، وتفعيل المساءلة مـن خـلال تقديم البلاغات للمقررين الخواص في الأمم المتحدة عن الانتهاكات التي يتعرض لها الضحايا، مدة المشروع عشرين شهراً.

إحصائيات انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن للفترة من بداية يناير 2023م إلى نهاية ديسمبر 2023م :

اولاً : الجدول العام بحسب الجغرافيا ونوع الانتهاك :

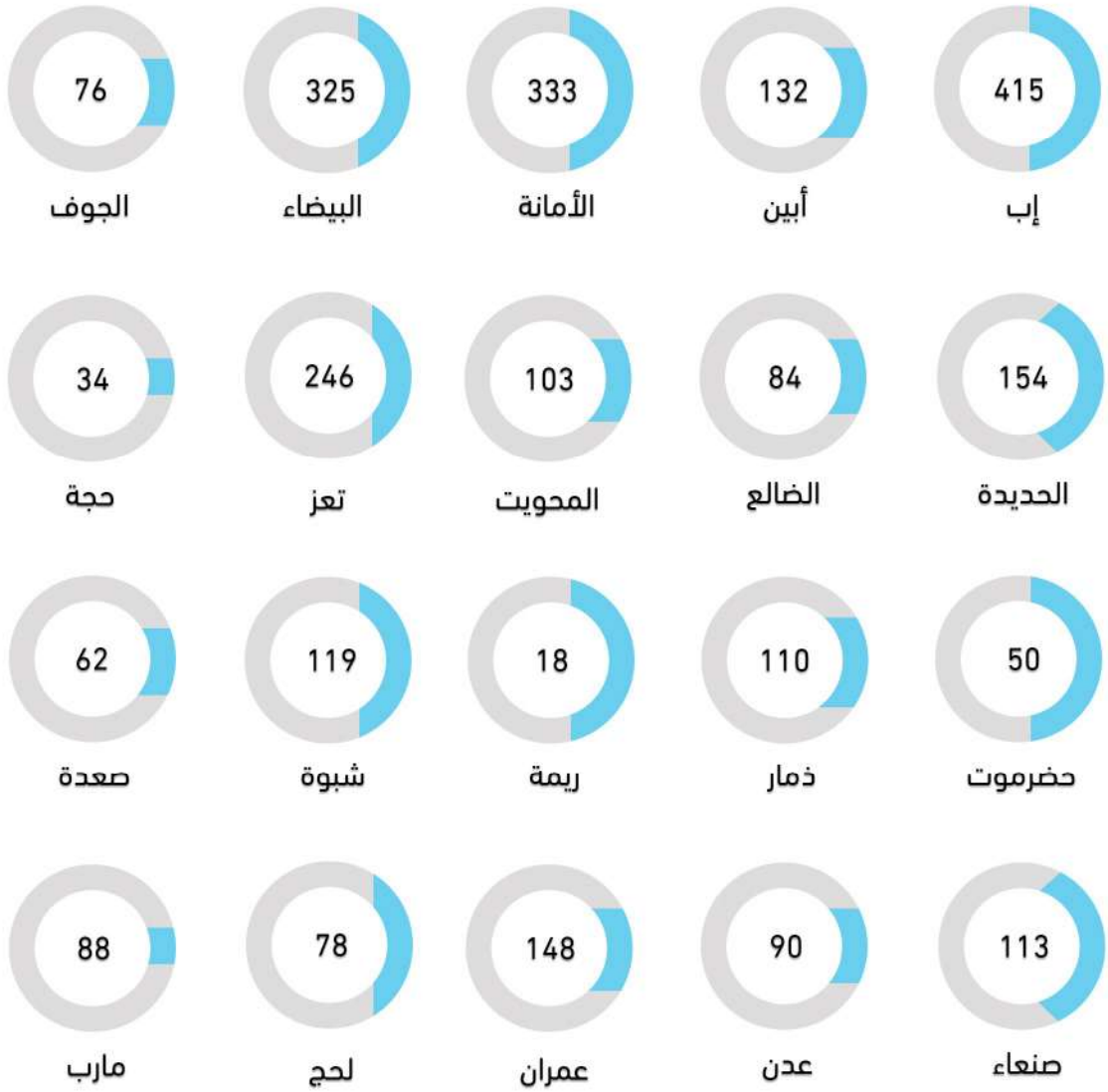

2778

اجمالي انتهاكات حقوق
الانسان في اليمن

الجدول العام بحسب الجهة المتسببة ونوع الانتهاك :

2778

اجمـــالـــي

ثانياً : تصنيف حالات القتل :

621

اجمـــالـــي

ثالثاً : تصنيف حالات الاصابة :

606

اجمـــالـــي

رابعاً : تصنيف حالات الخطف والتعذيب والاخفاء القسري :

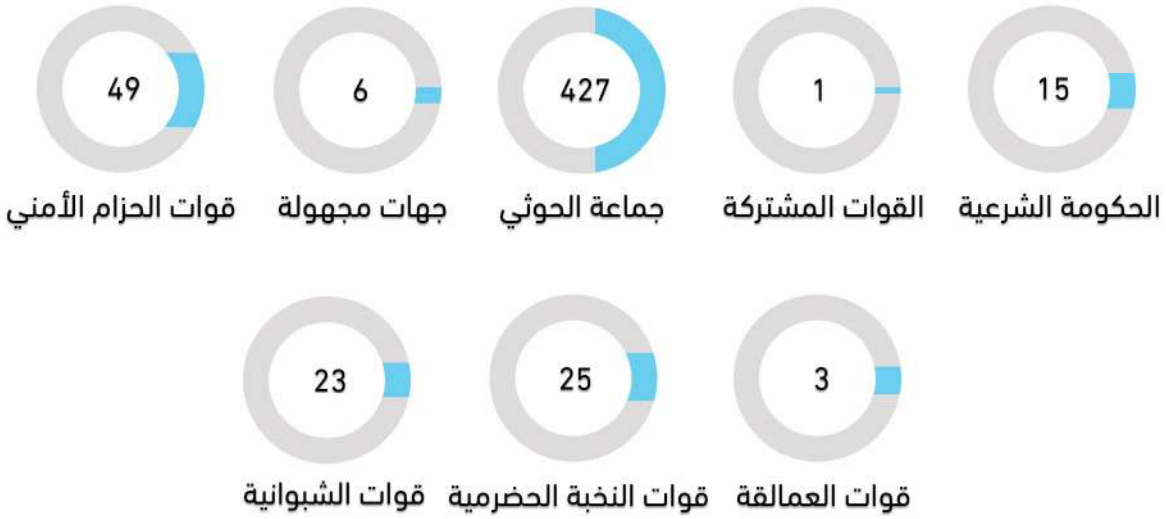

549

اجمـــالـــي

خامساً : تضرر الممتلكات العامة والخاصة :

890

اجمـــالـــي

تصنيف حالات تضرر الممتلكات العامة والخاصة :

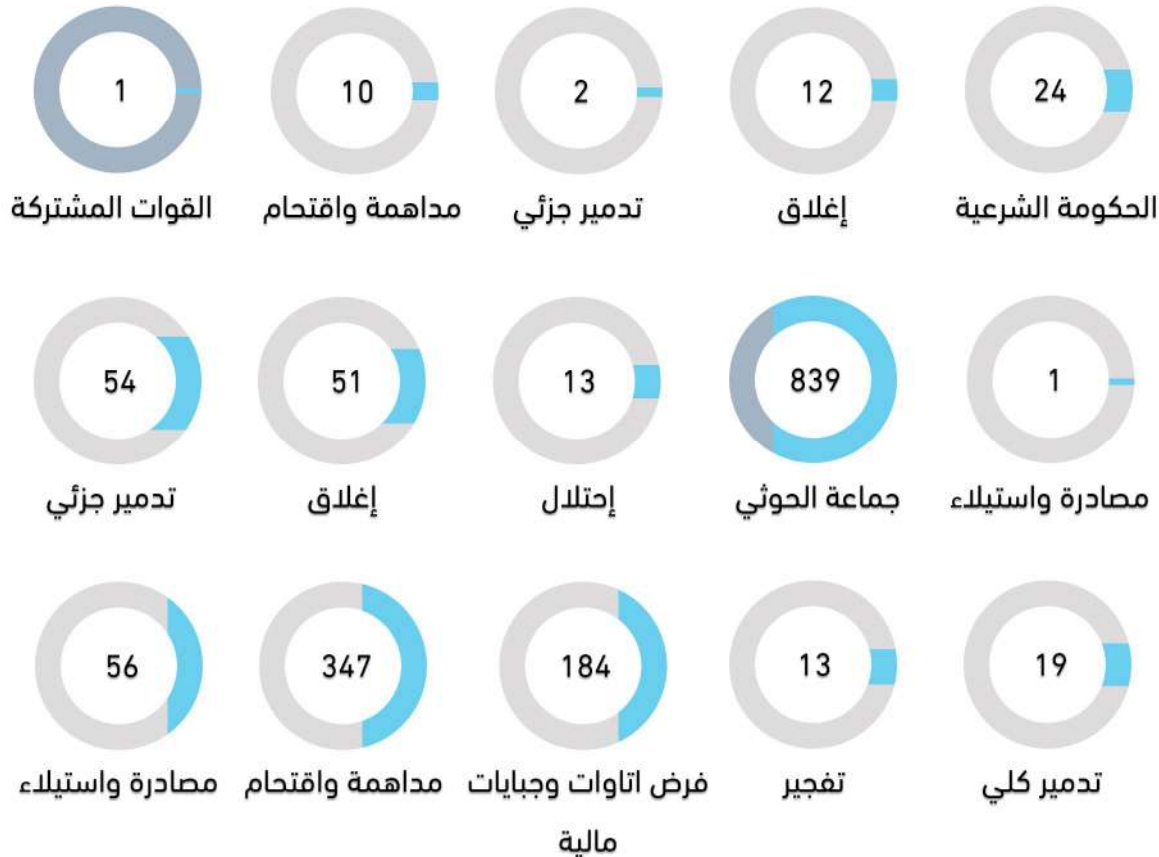

890

اجمـــالـــي

سادساً : مؤشرات انتهاكات الطفولة :

512

اجمـــالـــي

الخاتمة

- في ختام هذا التقرير، نؤكد على استمرارنا في مهمتنا المقدسة التي رفعنا شعارها مبكرا " نحن لسنا محايدين نحن في صف الضحايا" ، رغم التحديات الشخصية للعاملين ، والعامة للمنظمة، فحقوق الإنسان قيمة ومسؤولية نؤمن بعالميتها وخصوصيتها، لا نقبل الانتقاص منها أو انتهاكها، ونحن ملتزمون بالدفاع عن هذه الحقوق، وحماية جميع الأفراد من الظلم والاضطهاد.

- لقد واجهت منظمتنا الحقوقية العديد من التحديات خلال العام الماضي، منها:

- التحدي السياسي :- حيث يعدد الانقسام السياسي الذي تعيشه اليمن ، تحدي كبير في مواجهتنا، ومواجه أي منظمة حقوقية ، فالتصنيف السياسي للعمل ، والعاملين ، تسبب في خلق ضغوط ساهمت في الحد من التحرك والانتشار والوصول إلى المعلومة .

- التحدي القانوني: حيث تعرض الكثير من المنظمات للمضايقات القانونية ، ورفض تجديد أو منح التراخيص القانونية ، او منح التصاريح ل لتنفيذ الأنشطة العامة ، إضافة إلى تعرض بعض الأعضاء للاعتقالات أو المحاكمات.

- التحدي المالي: حيث واجهنا صعوبة في الحصول على التمويل اللازم لاستمرار عملنا ، داخليا او خارجيا ، حيث بناء العلاقات مع المنظمات والسفارات بحاجة لمعايير لا علاقة لها بالكفاءة والإنجاز .

- التحدي المجتمعي والثقافي :- حيث يرى الكثير أن العمل الحقوقي عمل خارجي، لا علاقة لها بالداخل ، فيواجه الكثير من العاملين في المنظمات خاصة الحقوقيات الكثير من الاتهامات ، والصعوبات في التعامل مع القضايا.

التوصيات

- بناءً على التحديات التي واجهتها منظمتنا الحقوقية خلال العام الماضي، فإننا نوصي بما يلي:
- ضرورة دعم المجتمع الدولي للعمل الحقوقي، من خلال توفير التمويل اللازم، ورفع الضغوط على الحكومات لاحترام حقوق الإنسان.
- ضرورة تعزيز الوعي الحقوقي لدى المجتمع، من خلال نشر الثقافة الحقوقية، وتثقيف الأفراد بحقوقهم.
- ضرورة دعم منظمات المجتمع المدني الحقوقية، من خلال توفير الدعم المالي واللوجستي، وضمان استقلاليتها.
- نحن نأمل أن تساهم هذه التوصيات في تعزيز العمل الحقوقي، وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

سام
للحقوق والحريات

سام
للحقوق والحريات

سام
للحقوق والحريات

سام
للحقوق والحريات

حصاد عام 2023

إحاطـــة حقوقيـــة شاملـــة

إنجازات وأعمال منظمة سام

2023 info@samrl.org www.samrl.org